

بنك فيصل الإسلامي المصري

(شركة مساهمة مصرية)

القوانين المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

الموافق ١٤٤٢ هـ جماد أول ٦

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

رقم الصفحة	المحتويات
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٦	قائمة التوزيعات المقترحة للارتفاع
٧ - ٧٣	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

الأصول	رقم	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالآلاف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بالآلاف جنيه مصرى
نقدية وارصدة لدى البنك المركزي المصري	(١٥)		٨,٨٥٨,٨٣١	٨,٥٥٦,٤٢٤
أرصدة لدى البنوك	(١٦)		١٥,٥٣٤,٨٧٢	٣٨,٧٨٨,٥٥٨
مشاركات ومراياحات ومضاربات مع العملاء	(١٧)		١٠,٠٢٥,٩٤٠	٩,٦٩٨,٩٠٢
استثمارات مالية				
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٨)		٢٨,٤٣٠,٦٣٩	٤,١٢٩,٦١٨
بالقيمة العادلة من خلال الارياح والخسائر	(١٨) (ب)		٤٢٣,٧٧٤	٤٥٠,٠١٧
بالتكلفة المستهلكة	(١٨) (ج)		٤٦,٥٧٠,١٣٦	٣٦,٣٨٢,١٢٨
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	(١٨) (د)		١,١٤٢,٠٦٤	١,٠٨٢,٠٥٠
أصول غير ملموسة	(١٩)		٤٧,٤٥٦	٤٠,٤٤١
أصول أخرى	(٢٠)		٢,٦٠٨,٠٧٩	٢,٤٠٠,٣٥٦
أصول ضريبية مؤجلة			٢١,٥٣١	-
أصول ثابتة	(٢١)		١,٢٤٩,٦١٢	١,٢١١,٧٩٤
اجمالي الأصول			<u>١١٤,٩١٢,٩٣٤</u>	<u>١٠٢,٧٤٠,٢٩٨</u>
الالتزامات وحقوق الملكية				
الالتزامات				
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٢)		١٥٠,٢٤٨	٢٠٦,٨٦٤
الأوعية الإذارية وشهادات الإيداع	(٢٣)		٩٦,٩٤٤,٨٧٩	٨٦,٠٧٣,٧٨٧
الالتزامات أخرى	(٢٤)		٢,٧٦٢,٨٨٤	٢,٥٦٧,٩٧٠
مخصصات أخرى	(٢٥)		٣٥,٩٨٩	٨,٤٨٨
الالتزامات ضرائب الدخل الجارية			٦٣١,١٩١	٥١٩,٢٠٧
اجمالي الالتزامات			<u>١٠٠,٥٢٥,١٩١</u>	<u>٨٩,٣٧٦,٣١٦</u>
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	(٢٦)		٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٠٤٦,٦٦٩
احتياطيات	(٢٧)		٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٣٨٢,٧٠٦
ارياح محتجزة (متضمنة ارباح السنة)	(٢٨)		٦,٩٣٤,٣٤٦	٦,٩٣٤,٦٠٧
اجمالي حقوق الملكية			<u>١٤,٣٨٧,٧٤٣</u>	<u>١٢,٣٦٣,٩٨٢</u>
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية			<u>١١٤,٩١٢,٩٣٤</u>	<u>١٠٢,٧٤٠,٢٩٨</u>

رئيس مجلس الادارة

المحافظ

عمرو محمد الفيصل آل سعود

عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

- تقرير مراقبى الحسابات (مرفق) .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ الموافق ١٦ جماد أول ١٤٤٢ هـ

| بيان رقم
بالمليون جنيه مصرى |
|--------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--|
| ٩,٠٨٩,٦٧٨ | ٩,٥٠٦,٤٤٤ | (٦) | عائد مشاركات ومرابحات ومصاربات والإيرادات المشابهة |
| <u>(٤,٧٨٩,٦٦٠)</u> | <u>(٤,٨٨٤,٧٠٨)</u> | (٦) | تكلفة الأوعية الادخارية والتکاليف المشابهة |
| ٤,٣٠٠,٠١٨ | ٤,٦٢١,٧٣٦ | (٦) | صافي الدخل من العائد |
| ٢٤٦,٣٢٩ | ٢١٣,٣٠٥ | (٧) | إيرادات الأتعاب والعمولات |
| ٧٤,٧٩٣ | ٦٢,٥٨٠ | (٨) | توزيعات الأرباح |
| ٧٢,٨٢٩ | ١٥,٧٦٠ | (٩) | صافي دخل المتاجرة |
| <u>(٢٤,٣٣٥)</u> | <u>(٣٤,٣٢٢)</u> | (٩/١٨) | (خسائر) الاستثمارات المالية |
| ٨٨,١٧٣ | (٢٢٨,٠٢٠) | (١٠) | (عباء) / رد الأضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار |
| <u>(١,٠٠١,٠٦٧)</u> | <u>(١,٠٣٢,٣٠٠)</u> | (١١) | مصاروفات إدارية |
| (٩٩,٥٩١) | (١٣٦,٦٨٩) | | الزكاة المستحقة شرعاً |
| <u>(١٤٩,٤٥٠)</u> | <u>(١٢٠,٥٥٣)</u> | (١٢) | (مصاروفات) تشغيل أخرى |
| ٣,٥٠٧,٥٩٩ | ٣,٣٦١,٤٩٦ | | الربح قبل ضرائب الدخل |
| <u>(٧٩٢,٧٥١)</u> | <u>(١,٣٠٣,٢٤٠)</u> | (١٣) | (مصاروفات) ضرائب الدخل |
| ٢,٧١٤,٨٤٨ | ٢,٠٥٨,٢٥٦ | | صافي أرباح السنة |
| <u>٤,٩٧٤</u> | <u>٣,٧٦٠</u> | (١٤) | نصيب السهم في الربح (جنيه) |

رئيس مجلس الادارة

عمرو محمد الفيصل آل سعود

المحافظ

عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

بألف جنيه مصرى بألف جنيه مصرى

صافي أرباح السنة من واقع قائمة الدخل ٢,٧١٤,٨٤٨ ٢,٠٥٨,٢٥٦

بنود لا يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بنود قد يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٣٧٧,٠٩٧) (٣٦٠,٧٣٩)

الخسائر الأنتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٤٣٦ ٨,٢٣٧ ٧٢,٤٥١

اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر للسنة (٣٨٤,٤٩٨) (٤٨٠,٠٥١)

اجمالي الدخل الشامل للسنة ٢,٣٣٠,٣٥٠ ١,٧٧٨,٢٠٥

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المسقطة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ الموافق ١٦ جماد أول ٢٤٤٤هـ

الإجمالي	صافي أرباح السنة بالألاف	الأرباح المتحركة بالألاف	رأس المال المدفوع بالألاف	إيجاضح رقم (٢٣٢)
١٣٣٣,٩٦٢	٤٨,٧٤,١٦,٢١,٩٦٩	٦٤,٨٧,٤,٢١,٩٥٩	٦٣,٦٤,٦,٦٦٩	٦٣,٦٤,٦,٦٦٩

الارصدة في ١ يناير ٢٠١٤ كما سبق اصدارها

(٢٣٢)

(٦٧,٦١,٩١٣)

(٢٧,٦١,٩١٣)

(٢٨,٧٠,٢٢)

(٢٩,٧٠,٢٢)

(٣٠,٧٠,٢٢)

(٣١,٧٠,٢٢)

(٣٢,٧٠,٢٢)

(٣٣,٧٠,٢٢)

(٣٤,٧٠,٢٢)

(٣٥,٧٠,٢٢)

(٣٦,٧٠,٢٢)

(٣٧,٧٠,٢٢)

(٣٨,٧٠,٢٢)

(٣٩,٧٠,٢٢)

(٤٠,٧٠,٢٢)

صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
توزيعات أرباح محلول إلى احتساب قانوني (عام)
المحلول إلى احتساب لأسهمي المحلول إلى احتساب المخاطر البنوكية عنأصول التملكية
المحلول إلى زيادة رأس المال
المحلول إلى أرباح متحجرة
صافي أرباح السنة
الارصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م

صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
الارصدة في ١ يناير ١٩٠٨م كما سبق اصدارها
(*) أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي
! إجمالي الأثر على إعادة التسليم والقياس
بـ. إجمالي الأثر على الخسائر الإنتسانية المتوقعة
الارصدة في ١ يناير ١٩٠٨م بعد تعدلها بأثر التطبيق الأولي
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
توزيعات أرباح محلول إلى احتساب البنوكية عنأصول التملكية
المحلول إلى احتساب قانوني (عام)
المحلول إلى احتساب لأسهمي المحلول إلى احتساب المخاطر البنوكية عنأصول التملكية
المحلول إلى زيادة رأس المال
المحلول إلى أرباح متحجرة
صافي أرباح السنة

الارصدة في ٣١ ديسمبر ١٩٠٩م
(*) التطبيق الأولي للتعديلات الصدرة في ٢٦ فبراير ١٩٠٩م من البنك المركزي المصري .
- الإضافات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المسقطة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م الموافق ١٤٤٢ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من نشطة التشغيل صافي الأرباح قبل الضرائب تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من نشطة التشغيل إهلاك واستهلاك اضمحلال الأصول فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية عمر (رد) مخصصات أخرى خسائر استثمارات مالية (أرباح) بيع أصول ثابتة توزيعات أرباح محصلة
٣,٥٧٦,١٠٨	٣,٣٤٠,١٤٨	(١٩,٤٢)	
٨٢,٠٣٢	١١٦,٣٩٥	(١٢٠,٠١٥)	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من نشطة التشغيل صافي التغير في الأصول والالتزامات
٩٤,٢٠٩	(١٢٠,٠١٥)	(١٢)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٩١٤)	(١٢)	(٢٥)	أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
(٣١,٩٣٨)	٢٧,٥١٣	(٢٥)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٩٣	١٩,٩٠١	(٥/١٨)	مشاركات ومرابحات ومضاربات للعلماء **
(٢٨٠)	(٢,٥٥٠)	(١٢)	أصول أخرى
(٧٤,٦٩٣)	(٦٢,٥٨٠)	(٨)	أصول ضريبية موجلة
			أرصدة مستحقة للبنوك
			أوعية ادخارية وشهادات ادخار
			ضرائب دخل مسدة
			التزامات أخرى
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من نشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من نشطة الاستثمار
			(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
			(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة
			متطلبات من أصول ثابتة
			توزيعات أرباح محصلة
			استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر **
			استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
			استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) نشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من نشطة التمويل
			توزيعات الأرباح المدفوعة **
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) نشطة التمويل
			صافي (النقد) في النقية وما في حكمها خلال السنة
			رصيد النقدية وما في حكمها - أول السنة
			رصيد النقدية وما في حكمها - آخر السنة
			وتتمثل النقية وما في حكمها فيما يلي :
			نقية وأرصدة لدى البنك المركزي
			أرصدة لدى البنك
			أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
			أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
			أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
			النقية وما في حكمها
			** لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقية تتمثل فيما يلى:
			- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعلماء الحركة على أصول الـ Alt ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول آخر بمبلغ ٤٣,٦٢٥ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٤٢٤,٢٥٣ جنيه مصرى للعلماء والبنوك والمخصصات الأخرى.
			- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي أدرجت ببند خسائر اضمحلال استثمارات مالية وأحتياطي القيمة العادلة بمبلغ (٢٩١,٦١٧) ألف جنيه مصرى كما تم إضافة مبلغ (٣١,٤٦٧) ألف جنيه مصرى تمثل خسائر بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة.
			- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائم توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٩١٣,٧٦١ ألف جنيه مصرى.
			- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م الموافق ١٤٤٢ جماد الاول هـ

عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

بالألف جنيه مصرى
٢,٧١٤,٨٤٨

صافي أرباح السنة (من واقع قائمة الدخل)

يخص :

أرباح بيع أصول ثابتة محولة ل الاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون

صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع*

يضاف :

٢٨٠	٢,٥٥٠
٢,٧١٤,٥٦٨	٢,٠٥٥,٧٠٦
٥,٢١٦,٣٩٣	٥,٩٠٠,٩٥٧
(١,٢٧٠,٩٨٨)	(١,٠٤٠,١٩٦)
-	٧,٨٦٠
٢٧٤,٣٥٤	٧,٤٦٩
<u>٤,٢١٩,٧٥٩</u>	<u>٤,٨٧٦,٠٩٠</u>
<u>٦,٩٣٤,٣٢٧</u>	<u>٦,٩٣١,٧٩٦</u>

أرباح محتجزة في أول السنة
المحول من الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال خلال السنة
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن اصول التملكيتها
المحول من احتياطي القيمة العادلة

صافي الأرباح المحتجزة
الإجمالي

يوزع كالتالي :

٢٧١,٤٥٧	٢٠٥,٥٧١
-	٢٠,٥٥٧
٥٦٤,٩١٣	-
١٨٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
١٧,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٥,٩٠٠,٩٥٧	٦,٥٥٠,٦٦٨
<u>٦,٩٣٤,٣٢٧</u>	<u>٦,٩٣١,٧٩٦</u>

احتياطي قانوني (عام) **
حصة البنك في صندوق الدعم و تطوير الجهاز المصرفي ***
توزيعات للمساهمين *

حصة العاملين

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
أرباح محتجزة في آخر السنة

الإجمالي

* يتم توزيعه وفقاً لما تنص عليه المادة ٥٩ من النظام الأساسي للبنك ، و تتوقف عملية التوزيع على قرار البنك المركزي المصري وفقاً لأحكام المادة ١٢٥ من قانون البنك المركزي المصري و الجهاز المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م ، ووفقاً لذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ م عدم السماح للبنك بأجراء توزيعات نقدية من أرباح العام و / او الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع وترتباً على ذلك حولت حصة المساهمين في التوزيعات الى الأرباح المحتجزة لتصبح ٦,٥٥٠,٦٦٨ ألف جنيه مصرى .

** يحسب الاحتياطي القانوني (عام) بنسبة ١٠ % من صافي أرباح السنة مخصوصاً منه أرباح بيع أصول ثابتة وفقاً لنوجيهات البنك المركزي المصري .

*** يوضع ١% من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع عن العام المالي وفقاً للمادة ١٧٨ من قانون البنك المركزي و الجهاز المركزي المصري لسنة ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م .

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والجزئية المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٦ فرعاً، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

أوصت بالموافقة لجنة المراجعة على القوائم المالية للبنك الصادرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بإجتماعها بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢١م ، وتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك بإجتماعه في ٢٧ يناير ٢٠٢١م .

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وسوف يقوم البنك أيضاً بإعداد" القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ، وسيتم تجميع الشركات التابعة تجديعاً كلها في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك . ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعاجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الأض محلل.

ونقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك عن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الادارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية .

ب - التغيرات في السياسات المحاسبية

اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م والخاصه بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" كما وردت بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بهذا الشأن وفيما يلى ملخص التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجه عن تطبيق تلك التعليمات .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

عند الاعتراف الاولى ، يتم تصنيف الأصول المالية على انها مصنفة بالتكلفة المستهلكه أو القيمه العادله من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمه العادله من خلال الارباح والخسائر .

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقا لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية .
ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر .

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وعوانده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال إستوفت الشرطين التاليين ولم تقياس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وعوانده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

عند الاعتراف الاولى بالإستثمار في الاسهم غير المحفظ بها للمتاجر ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقة في القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده .

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيعطي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطبيق المحاسبي الذي قد تنشأ خلافا لذلك .

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وأالية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة ترتكز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحافظ عليها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوفيق المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بشاشة المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحافظ عليها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محظوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محظوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى ، يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتکاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تتغير وقت وملبغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجاً من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى والتي لا تتطوّي على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو التي تتطوّي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدار ١٢ شهراً وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسارة الائتمان المتوقعة على مدار ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدار الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدار الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكّنة على مدار العمر المتوقع للأداء المالي.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدار الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدار الحياة.

طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS ٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار على النحو التالي وذلك طبقاً للتعليمات السالف ذكرها:

ج - الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة البنك المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها ، هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تقهماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاه التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافي أصول شركاته الشقيقة .

ج / الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

ج / ١ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدتها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أيه تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أيه حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أيه شهرة ويخص منها أيه خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

د - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى . والقطاع الجغرافي يرتبط بتقييم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئه اقتصادية مختلفة .

ه - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المستقلة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة العرض للبنك ، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ٧٣٢١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م والدولار = ١٥,٤٠ جم في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفرق الناتجة عن التقييم بالبند التالي :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بعرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنك) .
- بند الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفارق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفرق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفارق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر).

تضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحافظ عليها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفارق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء) ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى .

و/1 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بعرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أدوات مالية نقاًلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقاًلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها بصفة أساسية بعرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً والتزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتسمى بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

و/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويتها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

و/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يتلزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالخلاص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو أضمحلال قيمته عندما يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محاباة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلأً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بذلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبولات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

٥/ السياسة المالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الاعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١/٥ الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثل في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢/٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣/٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

ز - المقاصلة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصلة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصلة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتنظر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويض العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب إلى معاملة متبايناً بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

و يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ح/ ١/ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة للتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادرات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقد العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميمه على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقي ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداء حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ح / ٢ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادرات العملة والخيارات إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتباينة بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتباينة بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل .

ح / ٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال . ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ح / ٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكفة الأوعية الإدخارية والتکاليف المشابهة " ب الإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل عائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

و عند تصنیف التوظیفات (المشارکات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمولة بحسب الحاله يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمه الدخل بإيرادات ومصروفات العائد على أساس الاستحقاق بطريقه العائد الأسماي حيث أن الفروق بين طريقه العائد الأسماي و طريقه العائد الفعلي لذلك البند غير جوهريه.

ى - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمولة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمه الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناص أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمه الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستمرة فيها.

ل - اضمحلال الأصول المالية

ل / ١ السياسه المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

ل ١١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمنة ويتم تحويل الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقييمها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً ما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفيية أو إعادة هيكل التمويل المنوح له .
- تدهور الوضع التناfsي للعميل .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للعميل بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادلة .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرافية .

ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنتeen شهراً .

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف والاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقييم الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الأضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الأضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار بالتكلفة المستهلكة يحمل معدل عائد متغير عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر أضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على أضمحلال الأصل وللأغراض العملية قد يقوم البنك بقياس خسائر أضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصارييف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الأضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف والاستثمار أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنكأخذًا في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان و موقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشرًا لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الأضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافق في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوقة بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى مثل لذلك التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ل/ ٢/ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يوحد في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك أضمحلال في الأصل .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠١٠ فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية بعد الانخفاض متداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم تحويل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعرف بها في قائمة الدخل ولا يتم رد الأضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية يحدث وقع بعد الاعتراف بالأضمحلال في قائمة الدخل يتم رد الأضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ل ١/٢١ السياسة المالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ م

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود أضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت أضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهيرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمونة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن أضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو افتتها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل ٢/٢٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهيرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل ٣/٢ المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

ل ٤/٢٤ المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة وأو الأداة المالية واجهت واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.

- تغيرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.

- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل

- تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل

- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية إذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والتوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشرطوط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والتوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة للأصول الثابتة.

م- الأصول غير الملموسة

م ١/ الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكافة تجميع الأعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التي تفى بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنويًا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنويًا أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

م ٢/ برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصرف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف بأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكافة العاملين في فريق البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتنضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

ن - الأصول الثابتة

تتمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتنظر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلًا مستقلًا ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكفة بحيث تصل إلى القيمة التخريبية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

٥٠ سنة

المبني والإنشاءات

تحسينات عقارات مستأجرة

اثاث مكتبي وخزائن

الآلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكيف

وسائل نقل

٥ سنوات

٥ سنوات

٥ سنوات

أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الأضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

س - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال وتخفيف قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تدبير الأضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ع - الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلى :

٤/1 الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوصاً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصاروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٤/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوصاً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ص - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية بالأذن في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفووعات المقرر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الرمزية للنقد ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثراً لها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ض - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسييدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولى في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفصل تقدير للمدفووعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدراة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى .

ق - مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشاة المتلقية لتلك الاشتراكات تحفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات إلى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو اختيارى ولا ينشأ على البنك أي التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيمهم الحق في تلك الاشتراكات .

ر - ضرائب الدخل

تضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضربي الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبة وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مر ج به إمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ش - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المدخرات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ت - رأس المال

١/ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناه كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المدخرات بعد الضرائب .

ت/ توزيعات الأرباح

تبث توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ث - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينبع عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزابا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

خ - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتنسق مع أسلوب العرض بالقواعد المالية المستقلة للفترة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مرة ولا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة لأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر ماليه متعددة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطير والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطير الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة وأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطير السوق خطير أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولًا بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتقى إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر كل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطير محددة مثل خطير الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتتضمن أيضاً مخاطر الائتمان مخاطر إخلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المترتبة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضاً بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان المنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويتمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقى في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتتشكل مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنوكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

ه- خطر السيولة: يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.

- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وتجير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكيد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوى ويعمل بالقسم في بق عمل متعدد ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقدير واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقدير مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر الائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديرى المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

تقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقدير وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديداً مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويلاً الأجل، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال.

تحتخص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تحتخص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام.

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولاً بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات الازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتماع ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيراً يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمرجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

٣اً - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، وبعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص إدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

تقييم خطر الائتمان المتعلق بالوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- * احتمالات الإخفاق (التأخير) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوّي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عباء الأضمحلال وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ) .

يقوم البنك بتقدير احتمال التأخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقدير داخليه لتصنيف الجداره مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقدير داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنیف الجداره الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجداره ويعكس هيكل الجداره المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخير لكل فئة من فئات الجداره ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجداره تبعاً للتغير في تقدير مدى احتمال التأخير ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقدير كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتنقیم أداء أساليب تصنیف الجداره ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخير .

فئات التصنیف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنیف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخير على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخير إن حدث .

وتمثل الخسارة الاقترانية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتالي يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تنطيطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأذونات الدين وأذون الخزانة يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية وأذونات على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٤/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لមقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

و غالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان وتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأض migliori لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset- Backed Securities والأدوات المثلية التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية صارمة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتغيير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتفادي مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصلة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفيية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينبع بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصلة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف آخر بإجراء المقاصلة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتاثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكيد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية التجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات

غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

٣/ سياسات الأضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تحطيم الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الأضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربع ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينبع من آخر درجة من التصنيف ويبيّن الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	العام	توظيفات	مخصص الخسائر	مخصص الخسائر	ديون جيدة
	% ١٠٠	% ١٠٠		وتسهيلات %	الائتمانية المتوقعة %	وتسهيلات %	المتابعة العادية
	% ١٠٠	% ١٠٠		% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	ديون غير منتظمة
	٨.٨	٥٧.٥		٢٧.٣	٦٥.٤		
	١٦.٥	٣٣.٩		١٩.٤	٣٠.٢		
	٧٤.٧	٨.٦		٥٣.٣	٤.٤		
	<u>% ١٠٠</u>	<u>% ١٠٠</u>		<u>% ١٠٠</u>	<u>% ١٠٠</u>		

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارية على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أضمحلال طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل المنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوفق البنك على منحها في الظروف العادية .
- أضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عباء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتداولة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجداررة الأربع المبينة في إيضاح ٤/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لضمحل الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الضمحل المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تحجيم الاحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالإضافة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبيّن إيضاح (٤/٢٨) الحركة على حساب الاحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجداررة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لضمحل الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مذول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	المذول التصنيف	نسبة المخصص الداخلي	التصنيف الداخلي	المذول التصنيف	نسبة المخصص الداخلي	تصنيف البنك المركزي المصري
١	مخاطر منخفضة	١	ديون جيدة	صرف	١	ديون جيدة	١	ديون جيدة	١
٢	مخاطر معتدلة	%١	ديون جيدة	١	١	ديون جيدة	١	%١	٢
٣	مخاطر مرضية	%١	ديون جيدة	١	١	ديون جيدة	١	%١	٣
٤	مخاطر مناسبة	%٢	ديون جيدة	١	١	ديون جيدة	١	%٢	٤
٥	مخاطر مقبولة	%٢	ديون جيدة	١	١	ديون جيدة	١	%٢	٥
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	المتابعة العادية	٢	٢	المتابعة العادية	٢	%٣	٦
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	المتابعة الخاصة	٣	٣	المتابعة الخاصة	٣	%٥	٧
٨	دون المستوى	%٢٠	ديون غير منتظمة	٤	٤	ديون غير منتظمة	٤	%٢٠	٨
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	ديون غير منتظمة	٤	٤	ديون غير منتظمة	٤	%٥٠	٩
١٠	ردئه	%١٠٠	ديون غير منتظمة	٤	٤	ديون غير منتظمة	٤	%١٠٠	١٠

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(بألف جنيه مصرى)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

الإجمالي	مرحلة (٣) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس فردي	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (١) أساس فردي	ايضاح رقم	
٢,٥٧٦	-	-	٢,٥٧٦	-	-	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٨٣٨	-	-	٨٣٢	-	٦	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٦٤٨,٨٣٩	٢٤٥,٥٠٠	١٩٥,٩٣٤	-	١٠٧,٤٠٥	-	(١٧)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
٨,٦٧٣	-	-	-	-	٨,٦٧٣	(١٨/د)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٠١,٢٨١	-	-	-	-	١٠١,٢٨١	(١٨/ج)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٢٤,٢٤٧	٥,٠٨٢	٤,٣٨٨	-	١٤,٧٧٧	-	(٢٥)	مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا و مخصص الخسائر التشغيلية بمبلغ ١١١,٧٤٢ ألف جم)
٧٨٦,٤٥٤	٣٥٠,٥٨٢	٢٠٠,٣٢٢	٣,٤٠٨	١٢٢,١٨٢	١٠٩,٩٦٠		اجمالي خسائر الأصول

(بألف جنيه مصرى)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

الإجمالي	مرحلة (٣) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس فردي	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (١) أساس فردي	ايضاح رقم	
١,٧٩٠	-	-	١,٧٩٠	-	-	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٣٣	-	-	١٢٠	-	١٣	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٨٩٣,١٧٢	٦٦٩,١٦٤	١٤٩,٧٢٧	-	٧٧,٢٨١	-	(١٧)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
٤٣٦	-	-	-	-	٤٣٦	(١٨/د)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦٤,٩٩٥	-	-	-	-	٦٤,٩٩٥	(١٨/ج)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٦,٢٠٧	٩٩٣	٦٧٧	-	٤,٥٣٧	-	(٢٥)	مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا بمبلغ ٢,٢٨١ ألف جم)
٩٦٩,٧٣٣	٦٧٠,١٥٧	١٥٠,٤٠٤	١,٩١٠	٨١,٨١٨	٦٥,٤٤٤		اجمالي خسائر الأصول

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤/٥ مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

فيما يلي موقف أرصدة المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء من حيث الجدار لعمليات التوظيف والاستثمار:

تقييم البنك	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	مطالبات
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
متأخرات ليست محل اضمحلال	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
محل اضمحلال	١٠,٧٢٢,١٤٣	١١,١٩٨,٧٤١	١٠,٧٢٢,١٤٣
الإجمالي	-	٢٢	-
يخص :	<u>١,٠١٢,٦٤٦</u>	<u>٥١٦,٤٦٣</u>	<u>١,٠١٢,٦٤٦</u>
الإيرادات المقدمة والعوائد	١١,٧٣٤,٧٨٩	١١,٧١٥,٢٢٦	١١,٧٣٤,٧٨٩
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	<u>(١,١٣٩,٧١٥)</u>	<u>(١,٠٤٠,٤٤٧)</u>	<u>(٨٩٦,١٧٢)</u>
الصافي	<u>٩,٦٩٨,٩٠٢</u>	<u>١٠,٠٢٥,٩٤٠</u>	<u>٩,٦٩٨,٩٠٢</u>

تحليل إجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

الإجمالي	أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١)	مرحلة (٢)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الإجمالي
٧,٦٦٥,٥٤٥	-	١,٨١٢,٠٠٢	٥,٨٥٣,٥٤٣	٥,٨٥٣,٥٤٣	جيدة
٣,٥٣٣,١٩٦	-	٣,٥٣٢,٨٣٧	٣٥٩	٣٥٩	المتابعة العادية
٢٢	-	٢٢	-	-	المتابعة الخاصة
٥١٦,٤٦٣	٥١٦,٤٦٣	-	-	-	غير منتظم
<u>١١,٧١٥,٢٢٦</u>	<u>٥١٦,٤٦٣</u>	<u>٥,٣٤٤,٨٦١</u>	<u>٥,٣٤٤,٨٦١</u>	<u>٥,٨٥٣,٩٠٢</u>	<u>الإجمالي</u>

تحليل إجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

الإجمالي	أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١)	مرحلة (٢)	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الإجمالي
٦,٧٤٧,٥٥٦	-	٣٨,٢٩٤	٦,٧٠٩,٢٦٢	٦,٧٠٩,٢٦٢	جيدة
٣,٩٧٤,٤٥٧	-	٣,٩٧٠,٧٩٩	٣,٦٥٨	٣,٦٥٨	المتابعة العادية
١٢٩	-	١٢٩	-	-	المتابعة الخاصة
١,٠١٢,٦٤٧	١,٠١٢,٦٤٧	-	-	-	غير منتظم
<u>١١,٧٣٤,٧٨٩</u>	<u>١,٠١٢,٦٤٧</u>	<u>٤,٠٠٩,٢٢٢</u>	<u>٤,٠٠٩,٢٢٢</u>	<u>٦,٧١٢,٩٢٠</u>	<u>الإجمالي</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي مرحلة (١) جماعي مرحلة (٢) جماعي مرحلة (٣) جماعي الإجمالي			
١٧٧,٢١٨	-	٦٩,٨٤٣	١٠٧,٣٧٥
١٢٦,١٢١	-	١٢٦,٠٩١	٣٠
٣٤٥,٥٠٠	٣٤٥,٥٠٠	-	-
٦٤٨,٨٣٩	٣٤٥,٥٠٠	١٩٥,٩٣٤	١٠٧,٤٠٥

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي مرحلة (١) جماعي مرحلة (٢) جماعي مرحلة (٣) جماعي الإجمالي			
٧٩,٤٠٠	-	٢,٢٠٧	٧٧,١٩٣
١٤٧,٦٠٨	-	١٤٧,٥٢٠	٨٨
٦٦٩,١٦٤	٦٦٩,١٦٤	-	-
٨٩٦,١٧٢	٦٦٩,١٦٤	١٤٩,٧٢٧	٧٧,٢٨١

٦/ أدوات دين والأوراق الحكومية

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين والأوراق الحكومية وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية ، بناء على تقييم ستاندرد آند بور وما يعادله .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (بألف جنيه مصرى)			
أوراق حكومية	استثمارات في أوراق مالية	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
٥٥٠,٣٠٨	٥٥٠,٣٠٨	-	+AA إلى AA
١,٢٢٧,٧٣٣	١,٢٢٧,٧٣٣	-	A+ إلى A-
٧١,٤٦٤,٤١٣	٣٤,٦٨٠,٠٨٨	٣٦,٧٨٤,٣٢٥	أقل من -A
٧٣,٢٤٢,٤٥٤	٣٦,٤٥٨,١٢٩	٣٦,٧٨٤,٣٢٥	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (بألف جنيه مصرى)			
أوراق حكومية	استثمارات في أوراق مالية	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
٦٠٨,٤٠٢	٦٠٨,٤٠٢	-	+AA إلى AA
١,٢٥٣,١١٢	١,٢٥٣,١١٢	-	A+ إلى A-
٣٤,٧١٨,٢٥٣	١٧,٠٠٢,١٨٨	١٧,٧١٦,٠٦٥	أقل من -A
٣٦,٥٧٩,٧٦٧٠	١٨,٨٦٣,٧٠٢	١٧,٧١٦,٠٦٥	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٧/ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بألف جنيه مصرى	طبيعة الأصل
١٥,٣٠٨	أصول عقارية
(٢,٢٤٢)	صافي الأصول
<u>(٥٦,٦٩١)</u>	بيع فيلات و مصنع
<u>(٤٣,٦٢٥)</u>	الإجمالي

يتم تمويل الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

٩/ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف والاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (بألف جنيه مصرى)

جمهورية مصر العربية

الإسكندرية	القاهرة الكبرى والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	أوروبا	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي	مشاركات و مراكبات و مصاربات للعملاء:	استثمارات مالية :
٢٦,٧٣٥,٨١١	٨,٤٩٣,٥٣٣	١,١٦٤,٦٤٧	٢٨٦,٨٧٤	٣٣٥,١٦٩	٥٩١,٧٥٥	٧٦٧,٠٧٠	٢٨,٤٣٠,٦٣٩	١٠,٠٢٥,٩٤٠
٢٥,١٢١	٤٤,٧٢٧,٣٤٥	-	٢٥١,٦٢٧	-	١٤٧,٠٤٦	-	٤٢٣,٧٧٤	-
٢,٥٢١,١٥٣	-	-	-	-	١,٧١٧,٣٢١	١٢٥,٤٧٠	٤٦,٥٧٠,١٣٦	٨٦,٩٢٦
٨٢,٥٠٢,٩٦٣	-	١,١٦٥,٤٨١	٢٨٦,٨٧٤	٥٨٦,٧٩٦	٢,٥٤٣,٠٢٨	٩٧٣,٤٢٦	٨٨,٥٨,٥٦٨	الإجمالي في نهاية السنة الحالية
٤٧,٦٣١,٥٩٣	-	١,١٨٤,٧٦٩	٢٧٢,١٨٠	٥٧٣,٩٠٩	٢,٤٥٦,٣٦٠	٩٤٢,٢٢٠	٥٣,٦١,٠٣١	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

قطاعات النشاط

يعتبر الجدول التالي تحليل يأهله حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عماله البنك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

(بالألف جنيه مصرى)

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري	بنك الجملة وتجارة التجزئة	مؤسسات مالية	استثمارات مالية:
١٠٤٥٥,٤٠٠	٦٦١,١١١	٦٢٧,٦٦٠	-	٥٣٥,٧٧٢	١,٤٤٠,٣٠١	١,٤٦٦,٧٤٣,٥	١,٩٢٣,٨٨٧,١	١,٩٢٣,٨٨٧,١	-
٦٧٠,٦	٦٦١,١١١	٦٢٧,٦٦٠	-	-	-	-	-	-	-
٤٣٣,٤٢٤	٤٣٣,٤٢٤	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٨٤,٣٦٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٤٧,٧٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٣٣,٦٣٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠٦,٨٠٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠٦,٧٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٨٨,٥٦٨	٦٦١,١١١	٦٢٧,١١١	٦٢٦,٦٥٢	٧,٨٠٧,٨٤,١	٥٣٥,٦٥٢	٥٧٥,٥٧٩	٦,٨٢١,٥٧٩	٤,٢٦٤	الأجمالي في نهاية السنة الحالية
٥٣,٠٦١	٩٣٩,٣٦	-	-	-	-	-	-	-	الأجمالي في نهاية سنة المقارنة

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق ، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجاته حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية ، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

ب/١ ملخص القيمة المعرضة للخطر إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩
	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
خطر أسعار الصرف	٣٩,٣٧٥,٤٥٢	٥٢,٧٦٩,٠٣٠	٣٦,٣١٤,٠٩٣	٣٤,٧٨١,٦٧٥	٣٢,٠٨٠,٣٩٨	٢٩,٥٢٥,٢٢٣
خطر سعر العائد	٢٤,١١٣,٨٦١	٢٦,١٧٠,٥٨١	٢٠,٦٩٧,٧٤٥	٢٠,٣٣٠,٤٨٣	١٩,٥٣٧,٥٥٢	١٨,٩٤٨,٧٦٥
خطر أدوات الملكية	٩,٥٨٢,٨٩٦	٩,٨٨٣,٢٣٦	٩,٢٦٣,٤٤٠	١٠,٦٨٢,٢٦٨	١٠,١٥٦,٣٢٢	٩,٥٩٠,٦٥٨
إجمالي القيمة عند الخطر	٧٣,٠٧٢,٢٠٩	٨٨,٨٢٢,٨٤٥	٦٦,٢٤٥,٢٧٨	٦١,٧٧٤,٢٧٢	٦٠,٧٩٤,٤٢٦	٥٨,٠٦٤,٦٤٦

القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩
	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
خطر أسعار الصرف	٣٨,١٠٣	٤٢٤,٤٥٨	٣٤١,٧٩٤	٢٧٧,٩٤١	١٢٣,٥٣٩	١٠٤,٩٩٥
خطر سعر العائد	-	-	-	-	-	-
خطر أدوات الملكية	-	-	-	-	-	-
إجمالي القيمة عند الخطر	٣٨,١٠٣	٤٢٤,٤٥٨	٣٤١,٧٩٤	٢٧٧,٩٤١	١٢٣,٥٣٩	١٠٤,٩٩٥

القيمة المعرضة للخطر لمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩
	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
خطر أسعار الصرف	٣٨,٩٩٣,٣٤٩	٥٢,٣٨٢,٢٢٢	٣٥,٩٢٤,٨٠٢	٣٤,٥٠٨,٧٣٩	٣١,٩٥٩,٨٥٩	٢٩,٥٢٥,٢٢٣
خطر سعر العائد	٢٤,١١٣,٨٦١	٢٦,١٧٠,٥٨١	٢٠,٦٩٧,٧٤٥	٢٠,٣٣٠,٤٨٣	١٩,٥٣٧,٥٥٢	١٨,٩٤٨,٧٦٥
خطر أدوات الملكية	٩,٥٨٢,٨٩٦	٩,٨٨٣,٢٣٦	٩,٢٦٣,٤٤٠	١٠,٦٨٢,٢٦٨	١٠,١٥٦,٣٢٢	٩,٥٩٠,٦٥٨
إجمالي القيمة عند الخطر	٧٢,٦٩٠,١٠٦	٨٨,٤٣٦,٠٤٧	٦٥,٨٨٥,٩٨٧	٦١,٦٥٠,٧٣٣	٥٥,٥٢١,٤٩٠	٥٨,٠٦٤,٦٤٦

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية .

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسوق ، ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر المتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً لارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متعدد .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ب/ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

(بالألف جنيه مصرى) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

الأصول المالية	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	جنيه إسترليني	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥٥٤٦٦٣٢	٣١٦٩٧٤٨	٩٣٢٢٩	١٣٠٢٠	٣٦٢٠٢	٨,٨٥٨,٨٣١
أرصدة لدى البنك	٤٧١٣٨٥٨	٩٤٦١٧٨٥	٢٠٢٩٧٢	١٢٨,٨١٤	١,٠٢٧,٤٤٣	١٥,٥٣٤,٨٧٢
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	٩١٠٢٥٨٤	٨٨١,٩٦٥	٤١,٣٩١	-	-	١٠٠٢٥,٩٤٠
استثمارات مالية :						
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٥٢٤٥٣٠٩	٢,٥١٥,٠٧٦	٦٧٠,٢٥٤	-	١٤٧,٠٢٦	٤٢٣,٧٧٤
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٢٥,١٢١	٢٥١,٦٢٧	-	-	-	٤٦,٥٧٠,١٣٦
بالتكلفة المستهلكه	٣٠,٣٦٤,١٦٩	١٦,٢٠٥,٩٦٧	-	-	(٢,٩٤٩)	٢,٦٠٨,٠٧٩
أصول مالية أخرى	٣,٠٩٦,٨١١	(٥٠٦,٥٥٤)	٨,٤٥١	١٢,٣٠٠	١٤٧,٠٢٦	٢٨,٤٣٠,٦٣٩
اجمالي الأصول المالية	٧٨,٠٩٤,٤٨٤	٣١,٩٧٩,٦١٤	١,٠١٦,٢٩٧	١٣٨,٩٠٥	١,٢٢٢,٩٧١	١١٢,٤٥٢,٢٧١

الالتزامات المالية	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	جنيه إسترليني	الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك	٩,٣٣٧	١٣٩,٣٣٢	١,٥٧٥	٤	١٣٨,٩٠٦	١٥٠,٢٤٨
الأوعية الإدخارية	٦٨,٨٤٩,٠٧٥	٢٥,٧٧٦,٢٧٤	٩٦١,١٠٤	١٣٨,٢٢٦	١,٢٢٠,٢٠٠	٩٦,٩٤٤,٨٧٩
الالتزامات مالية أخرى	٢,٥٩٨,٧٩٦	١٠٥,٩٢٩	٤,٧٨١	٦٧٦	٢,٧٠٢	٢,٧٦٢,٨٨٤
إجمالي الالتزامات المالية	٧١,٤٥٧,٢٠٨	٢٦,٠٧١,٥٣٥	٩٦٧,٤٦٠	١٣٨,٩٠٦	١,٢٢٢,٩٠٢	٩٩,٨٥٨,٠١١
صافي المركز المالى	٦,٦٣٧,٢٧٦	٥,٩٠٨,٠٧٩	٤٨,٨٣٧	(١)	٦٧٦	١,٢٢٠,٢٠٠
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	١,٣١٣,١١٣	٧٧٣,٨٣٣	٧٩,٥٧٥	٢٣٥	٢,٧٠٢	٢,٧٦٢,٨٨٤
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالي الأصول المالية	٦٥,٧٣١,٧٠٦	٢٢,١٠٧,٦٣٦	٩٨١,٨٦٣	١٧٦,٨٤٨	١,٤٠٧,٩٦٠	١٠٠,٤٠٣,٠١٣
اجمالي الالتزامات المالية	٦٠,٤٣٨,٥٠٤	٢٥,٩٩٣,٨٠١	٩١٧,٩٠٧	١٣٨,٥٧٧	١,٣٥٩,٨٣٢	٨٨,٨٤٨,٦٢١
صافي المركز المالى	٥,٢٩٣,٢٠٢	٦,١١٣,٨٣٥	٦٣,٩٥٦	٣٨,٢٧١	٤٨,١٢٨	١١,٥٥٧,٣٩٢

مهام غرفة المعاملات الدولية : (Dealing Room)

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .

- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .

- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة لجنة إدارة الأصول والالتزامات .

- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .

- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختلافات فى السيولة .

- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة .

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكلي أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمة المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.

ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمرآكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتنتمي المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ب/ ٣ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثر التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

(بألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر حتى سنة	أكبر من شهر حتى شهر واحد	أكبر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكبر من سنة حتى خمس سنوات	أكبر من خمس سنوات	أكبر من خمس سنوات بدون عائد	الأصول المالية	
٨,٨٥٨,٨٣١	٦,٠٩٣,١٥٧	-	-	-	-	-	-	-	٢,٧٦٥,٦٧٤	٢,٧٦٥,٦٧٤	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي	
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١١٥,٧٠٣	-	-	-	-	٤,٧٨١,٦١٨	١٠,٦٣٧,٥٥١	٤,٧٨١,٦١٨	١٠,٦٣٧,٥٥١	١٠,٦٣٧,٥٥١	أرصدة لدى البنك	
١٠,٠٢٥,٩٤٠	٣٩٨,٦٤٠	٤,٩٠٤,٠٢٣	١,٨٦٦,٣٩٤	٢,٦١,٢٢٥	١٨٥,٦٣٦	٧٠,٠٢٢	٧٠,٠٢٢	١٨٥,٦٣٦	٧٠,٠٢٢	٧٠,٠٢٢	مشاركات ومراحيض للعملاء	
٢٨,٤٣٠,٦٣٩	-	٢,٧٠٤,٠٩١	١٢,٥٣٩,٤٨٧	٨,٩٢٦,٠٠٩	٢,٤٠٦,٧٨٨	١,٨٥٤,٢٦٤	١,٨٥٤,٢٦٤	٢,٤٠٦,٧٨٨	١,٨٥٤,٢٦٤	١,٨٥٤,٢٦٤	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
٤٢٣,٧٧٤	-	-	-	-	٤٤٣,٧٧٤	-	-	٤٤٣,٧٧٤	-	٤٤٣,٧٧٤	بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	
٤٦,٥٧٠,١٣٦	-	٨٧١,٧٦٥	٣٨,١١٨,٦٥٥	٢,٢٨٠,٢٠٤	٣,١٢٧,٩١١	٢,١٧١,٦٠١	٢,١٧١,٦٠١	٣,١٢٧,٩١١	٢,١٧١,٦٠١	٢,١٧١,٦٠١	باتكالة المستهلك	
٢,٦٠٨,٠٧٩	-	-	٦٥٢,٠١٩	٦٥٢,٠٢٠	٦٥٢,٠٢٠	٦٥٢,٠٢٠	٦٥٢,٠٢٠	٦٥٢,٠٢٠	٦٥٢,٠٢٠	٦٥٢,٠٢٠	أصول مالية أخرى	
١١٢,٤٥٢,٢٧١	٦,٦٠٧,٥٠٠	٨,٤٧٩,٨٧٩	٥٣,١٧٦,٥٥٥	١٤,٤٥٩,٤٥٨	١١,٥٧٧,٧٤٧	١٨,١٥١,١٣٤	١٨,١٥١,١٣٤	١١,٥٧٧,٧٤٧	١٤,٤٥٩,٤٥٨	٨,٤٧٩,٨٧٩	٦,٦٠٧,٥٠٠	اجمالي الأصول المالية

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكبر من شهر حتى شهر واحد	أكبر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكبر من سنة حتى خمس سنوات	أكبر من خمس سنوات	أكبر من خمس سنوات بدون عائد	الالتزامات المالية	
١٥٠,٢٤٨	١٥٠,٢٤٨	-	-	-	-	-	-	-	١٥٠,٢٤٨	١٥٠,٢٤٨	أرصدة مستحقة للبنوك
٩٦,٩٤٤,٨٧٩	٨,٤١٩,٣٤٥	٣٣,٠٤٧,٠٨٥	٢٥,٩٥٧,٦٩٨	٩,٤٤٦,٣٩٥	٩,٤٤٦,٣٩٦	١٠,٦٢٧,٩٦٠	١٠,٦٢٧,٩٦٠	٩,٤٤٦,٣٩٦	٨,٤١٩,٣٤٥	٣٣,٠٤٧,٠٨٥	الأوعية الإدخارية والودائع الأخرى
٢,٧٦٢,٨٨٤	-	-	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	الالتزامات المالية أخرى
٩٩,٨٥٨,٠١١	٨,٥٦٩,٥٩٣	٣٣,٠٤٧,٠٨٥	٢٦,٦٤٨,٤١٩	١٠,١٣٧,١١٦	١٠,١٣٧,١١٧	١١,٣١٨,٦٨١	١١,٣١٨,٦٨١	١٠,١٣٧,١١٧	٨,٥٦٩,٥٩٣	٣٣,٠٤٧,٠٨٥	اجمالي الالتزامات المالية
١٢,٥٩٤,٢٦٠	(١,٩٦٢,٠٩٣)	(٢٤,٥٦٧,٢٠٦)	٢٦,٥٢٨,١٣٦	٤,٣٢٢,٣٤٢	١,٤٤٠,٦٣٠	٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١	١,٤٤٠,٦٣٠	(١,٩٦٢,٠٩٣)	(٢٤,٥٦٧,٢٠٦)	فجوة إعادة تسعير العائد في نهاية سنة المقارنة
١٠٠,٤٠٦,٠١٣	٦,٦٢٥,٥٨٠	١٠,٨٠٤,٣٩١	٢٢,٤٩٧,١٠٠	٨,١٠٩,٠٨٠	١٠,٤٩٤,٥٣٩	٣٥,٨٧٥,٣١٨	٣٥,٨٧٥,٣١٨	٨,١٠٩,٠٨٠	٦,٦٢٥,٥٨٠	١٠,٨٠٤,٣٩١	اجمالي الأصول المالية
٨٨,٨٤٨,٦٢١	٦,٤٤٦,٧٤٦	٢٩,٤٤٩,٥٩٧	٢٢,٦٣٩,٦٩٥	٩,٧٩٠,٢٠٠	٩,٧٩٠,٢٠٠	١٠,٩٣٢,١٨٣	١٠,٩٣٢,١٨٣	٩,٧٩٠,٢٠٠	٦,٤٤٦,٧٤٦	٢٩,٤٤٩,٥٩٧	اجمالي الالتزامات المالية
١١,٥٥٧,٣٩٢	١٧٨,٨٣٤	(١٨,٦٤٥,٢٠٦)	٨٥٧,٤١٠	(١,٥٨١,١٢٠)	٥,٨٠٤,٣٣٩	٢٤,٩٤٣,١٣٥	٢٤,٩٤٣,١٣٥	٥,٨٠٤,٣٣٩	١٧٨,٨٣٤	(١٨,٦٤٥,٢٠٦)	فجوة إعادة تسعير العائد

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهدياته المرتبطة بالالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ، ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :

*

يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتحقق ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .

*

الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسليمها بسهولة مقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .

*

مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .

*

إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

*

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظرف الطبيعي، ولضمان قدرته على الوفاء بالالتزاماته في حالة حدوث أزمة . وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.
- تنوع مصادر التمويل.

- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقىيم المنظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
- متابعة تنوع مصادر التمويل .

- تقدير البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونمذاج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتعلقة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتاريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة :

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ المركز المالي ، وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يثير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليس التعاقدية :

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

الالتزامات المالية	أرصدة مستحقة للبنوك	الأوعية الإدخارية والودائع الأخرى	التزامات مالية أخرى	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من شهر حتى ستة أشهر	حتى شهر واحد
						١٥٠,٢٤٨	١٥٠,٢٤٨	-	-	-	-
						٩٦,٩٤٤,٨٧٩	٤١,٤٦٦,٤٣٠	٢٥,٩٥٧,٦٩٨	٩,٤٤٦,٣٩٥	٩,٤٤٦,٣٩٦	١٠,٦٢٧,٩٦٠
						٢,٧٦٢,٨٨٤	-	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١
						٩٩,٨٥٨,٠١١	٤١,٦١٦,٦٧٨	٢٦,٦٤٨,٤١٩	١٠,١٣٧,١١٧	١٠,١٣٧,١١٧	١١,٣١٨,٦٨١
						١١٢,٤٥٢,٢٧١	١٥,٠٨٧,٣٧٩	٥٣,١٧٦,٥٥٥	١٤,٤٥٩,٤٥٨	١١,٥٧٧,٧٤٧	١٨,١٥١,١٣٢

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

الالتزامات المالية	أرصدة مستحقة للبنوك	الأوعية الإدخارية والودائع الأخرى	التزامات مالية أخرى	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من شهر حتى ستة أشهر	حتى شهر واحد
						٢٠٦,٨٦٤	٢٠٦,٨٦٤	-	-	-	-
						٨٦,٠٧٣,٧٨٧	٣٥,٦٨٧,٤٧٩	٢١,٩٩٧,٧٠١	٩,٠٤٨,٢٠٨	٩,٠٤٨,٢٠٨	١٠,٢٩٠,١٩١
						٢,٥٦٧,٩٧٠	-	٦٤١,٩٩٤	٦٤١,٩٩٢	٦٤١,٩٩٢	٦٤١,٩٩٢
						٨٨,٨٤٨,٦٢١	٣٥,٨٩٦,٣٤٣	٢٢,٦٣٩,٦٩٥	٩,٧٩٠,٢٠٠	٩,٧٩٠,٢٠٠	١٠,٩٣٢,١٨٣
						١٠٠,٤٠٦,٠١٣	١٧,٤٢٩,٩٧١	٢٣,٤٩٧,١٠٥	٨,١٠٩,٠٨٠	١٥,٤٩٤,٥٣٩	٣٥,٨٧٥,٣١٨

٤/٣ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالاحكام الشرعية والمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى حدأً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ١٢.٧٥ % وذلك خلال العام المالي ٢٠٢٠ .

وتخصيص فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، وبخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجاليها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .

و عند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .
ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار المرتبطة به ، ومعأخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

*** منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد**

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومدير الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

*** مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)**

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
 - مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

*** مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)**

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند "صفى الدخل من المتاجرة" كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بين دلالة الدخل الشامل الآخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة" وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيما يتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأوراق المالية المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستثمارية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الآخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستثمارية تعتبر التكلفة أو القيمة الأساسية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوى الأول:

وتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوى الثاني:

وتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوى الثالث:

وتمثل مدخلات المستوى الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات للعملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الأضطرار .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبوب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتاريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحقوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

- ويكون البسط ل معدل كفاية رأس المال من الشر يحتين التاليتين طبقاً ل بازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصمه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة . وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الائتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١٠٪ من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة و ٤٪ من قيمة الاحتياطي الخاص.

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به معأخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنين الماضيتين.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسبة معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
ألف جنيه مصرى ألف جنيه مصرى

الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي والإضافي):

رأس المال المصدر والمدفوع	٤٠٨٦,٨٦٥	
أسمهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	
الاحتياطيات	١,٧٧١,٤١٧	
احتياطي مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	
احتياطي مخاطر معيار IFRS 9	-	
الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلية) الأرباح / (الخسائر) المرحلية رباع السنوية	٦٦٧,٥٥٤	
حقوق الأقلية	٥٤٢	
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity	(٢٢١,٠٦٨)	
اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	١,٦٦٦,٨٢٠	
اجمالي رأس المال الأساسي والإضافي	١٣,٩٦١,٣٩١	
١٢,٢٤٠,٣٩٤		

الشريحة الثانية (رأس المال المساند):

% من قيمة الاحتياطي الخاص	٤٥	
٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر		
٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة		
٤٥% من المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والتسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى		
اجمالي مخصص خسائر الأضمان للتمويلات والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة		
اجمالي رأس المال المساند	٧٥٩,٨٣٩	
اجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالي رأس المال)	١٤,٧٢١,٢٣٠	
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
اجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل		
اجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل		
٥٥,٧٣٩,٣٦٦	٤٦,٩٤٠,٧٩٠	
% ٢٢,٨١	% ٣١,٣٦	

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :

نسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ م وحتى عام ٢٠١٧ م.

نسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨ م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطًا ومقامًا) بالقواعد المالية المنتشرة أسوة بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR).

ويكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً لقواعد المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب لا نقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) إلى إجمالي تعرضاً بنك عن (٣%).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
ألف جنيه مصرى ألف جنيه مصرى

أولاً : بسط النسبة

الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات

ثانياً : مقام النسبة

اجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية

التعرضات خارج الميزانية

اجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية

نسبة الرافعة المالية %

١٢,٢٤٠,٣٩٤	١٣,٩٦١,٣٩٠	
١٠٢,٥٧٠,٧٧١	١١٤,٨٨٤,٢١٧	
٣,٤٠٣,٩٤٥	٣,٤٦١,٣٥٢	
١٠٥,٩٧٤,٧٦	١١٨,٣٤٥,٥٦٩	
% ١١,٥٥	% ١١,٨٠	

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/١ خسائر الأض محلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الأض محلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الأض محلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الأض محلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/٢ اض محلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحدد البنك اض محلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر عندما يكون هناك انخفاض هام أو متند في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو متندأ إلى حكم شخصي ، ولا تأخذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اض محلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

٤/٣ استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتركة ذات دفعات وتاريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق ويطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تأخذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بذلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بذلك الاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/٤ القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها وتعتمد نتائج التقييم العادلة إلى حد ما على الخبرة .

٤/٥ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأت ضرائب إضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والبالغ السابق تسجيلاها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل.

٥ - التحليل القطاعي

التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغرى
وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف والاستثمار والمشنقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدوره النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالملايين جنيه مصرى	بالملايين جنيه مصرى
٣,٩١٦,١٧٩	١,٤٥٥,٢٤٢
٥٣٨,٥٧٤	٤٤٤,١٩١
١,٠٧٣,٧٧١	١,٥٠٦,٢٢٨
٥,٥٢٨,٥٤٤	٣,٤٠٥,٦٧١
٣,٤٣٠,٨٩١	٦,٠٣٣,٠٦٦
١٣٠,٢٦٣	٦٧,٧٠٧
٩,٠٨٩,٦٧٨	٩,٥٠٦,٤٤٤
(١٠١,٧٠٠)	(١٠١,٨٢٣)
(٤,٦٨٧,٩٦٠)	(٤,٧٨٢,٨٨٥)
(٤,٧٨٩,٦٦٠)	(٤,٨٨٤,٧٠٨)
٤,٣٠٠,٠١٨	٤,٦٢١,٧٣٦

عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة من :
البنك المركزي المصري

البنوك الأخرى

العملاء

المجموع

عائد أدوات دين حكوميه

عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال
قائمة الدخل الشامل الآخر

الإجمالي

تكلفة الأوعية الادخارية والتکاليف المشابهة من :

البنوك

العملاء

الإجمالي

الصافي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بألف جنيه مصرى

٢٨,٥٩٧	٢٤,٤٧١
٨,٩٧٨	٩,٨٨٥
٤,٠٤٩	٤,٣٤٩
١٩٤,٧٠٥	١٧٤,٦٠٠
<u>٢٤٦,٣٢٩</u>	<u>٢١٣,٣٠٥</u>

الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
أتعاب أخرى
الإجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بألف جنيه مصرى

٩٥٥	٦,٧٧٢
٨١	٤١
٤٧,٩٨١	٥١,٠٩١
٢٥,٦٧٦	٤,٦٧٦
<u>٧٤,٦٩٣</u>	<u>٦٢,٥٨٠</u>

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
عائد صندوق استثمار
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
شركات تابعة وشقيقة
الإجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بألف جنيه مصرى

٧٨,٨١٦	٤٢,٦٥٧
(٦,٩٥٥)	(٣٩,٨٥٨)
٩٦٨	١٢,٩٦١
<u>٧٢,٨٢٩</u>	<u>١٥,٧٦٠</u>

عمليات النقد الأجنبي
أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية
بغرض المتاجرة
أدوات حقوق الملكية
الإجمالي

١٠ - (عبء) رد الأضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بألف جنيه مصرى

٢,٣٢١	(٨٣٨)
١٨,١٤٤	(٦٩٩)
٤,٨٢٧	(٨,٢٣٧)
٥٠,٩٦١	(٣٨,٢٦٥)
١١,٩٢٠	(١٧٩,٩٨١)
<u>٨٨,١٧٣</u>	<u>(٢٢٨,٠٢٠)</u>

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
أرصدة لدى البنوك
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١١ - مصروفات إدارية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى	تكلفة العاملين
(٤٠٨,٦٥٥)	(٤٤٦,٩١٠)	أجور ومرتبات
(١٩,١٥١)	(١٧,٦٢٢)	تأمينات اجتماعية
		تكلفة المعاشات
<u>(١٤,١٩١)</u>	<u>(١٦,٥٤٦)</u>	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
<u>(٤٤١,٩٩٧)</u>	<u>(٤٨١,٠٧٨)</u>	مصروفات إدارية أخرى *
<u>(٥٥٩,٠٧٠)</u>	<u>(٥٥١,٢٢٢)</u>	
<u><u>(١,٠٠١,٠٦٧)</u></u>	<u><u>(١,٠٣٢,٣٠٠)</u></u>	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى	* تحليل لأهم بنود مصروفات إدارية أخرى
٨٢,٠٣٢	١١٦,٣٩٥	الإهلاك والاستهلاك (ايضاح ٢١،١٩)
٤٩,١١٠	٥٥,٤٦٤	اشتراكات ورسوم
٦٠,٠١٥	٦٦,٨٦١	مزايا لعاملين (علاج طبى + مصروفات تدريب)
٢٦,١٧٧	٣٠,١٠٦	مصروفات صيانة (الحاسب الآلى + المباني وسيارات وألات)
٥,٥٩٧	١٣,٨٧٦	دعائية وإعلان
٥٩,٠٦٧	٥٣,٠٥٨	مصروفات تشغيل الحاسب الآلى والصارف الآلى
١٧,٦٣٠	١٨,٨٣٨	مياه وكهرباء وتليفونات
١٩,٩٨٠	١٩,١٧٤	مصروفات الدمغة
١٠,٨٠٤	١٢,٢٣٠	مصروفات بريد وسويفت
١٧,٨٨٨	١٠,٥٦٥	استقبال وضيافة
٢٠,٧٠٩	٨,٧٢٨	بدلات سفر وانتقال
١٣,٦٥٧	١٢,٤٤١	إيجار مقار الصارف الآلى
٨,٧٩٣	٢٢,٠٠١	أدوات كتابية ومطبوعات
٣,٦٥٤	٨,٢٤٤	فيزا إلكترون / عمولات
٥,٠٨٦	٥٠٩	مصروفات قضائية
٤,٤٩٤	٢,٦٦٨	استشارات فنية
١,٧٩٠	١,٥٤٩	خدمات اجتماعية
٢١,٥٥١	٨,٦٤٥	ضرائب بخلاف ضرائب الدخل
٢٤,٥٠٨	٢٤,٩٨٠	مساهمة تكافلية لنظام التأمين الصحي
١٠٦,٥٢٨	٦٤,٨٩٠	أخرى
<u><u>٥٥٩,٠٧٠</u></u>	<u><u>٥٥١,٢٢٢</u></u>	المجموع

- ١٢ - (مصروفات) تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنيه مصرى	(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية (بخلاف التي بغرض المتاجرة) أرباح بيع أصول ثابتة إيجار تشغيلي أخرى (عبء) رد مخصصات أخرى الإجمالي
(٢٢١,٢٥٩)	(٨٠,٢٥١)	٢٨٠
٤١,٣٠٦	(٦٧٨)	٢,٥٥٠
٣١,٩٣٨	(١٣,٢٦١)	(١٣,٢٦١)
<u>(١٤٩,٤٥٠)</u>	<u>(١٢٠,٥٥٣)</u>	<u>(٢٨,٩١٣)</u>

- ١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنيه مصرى	ضرائب الدخل الحالية وتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي: ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب * %٢٠ ضرائب دخل جارية إيرادات ضريبية مؤجلة الإجمالي
(٧٩٢,٧٥١)	(١,٣٠٣,٢٤٠)	
(٥٥٢,٧٥١)	(١,٠٧٠,٧٧١)	
(٢٤٠,٠٠٠)	(٢٥٤,٠٠٠)	
-	٢١,٥٣١	
<u>(٧٩٢,٧٥١)</u>	<u>(١,٣٠٣,٢٤٠)</u>	

* تمثل ضرائب على إيرادات أدون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

وفيما يلى الموقف الضريبي :

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م..
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ ، تم تقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانوناً وجاري الفحص حالياً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م..
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/١٠/١٠ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانوناً ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدعم

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م..
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/١٠/١٠ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

رابعاً: الضريبة العقارية

تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٠ م ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤ - نصيب السهم في الربح

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	صافي أرباح السنة
بالملايين جنيه مصرى	بالملايين جنيه مصرى	حصة العاملين
٢,٧١٤,٨٤٨	٢,٠٥٨,٢٥٦	مكافأة مجلس الإدارة
(١٨٠,٠٠٠)	(١٤٠,٠٠٠)	
(١٧,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)	
<u>٢,٥١٧,٨٤٨</u>	<u>١,٩٠٣,٢٥٦</u>	المتوسط المرجع للأسهم العادي المصدرة
<u>٥٠٦,٢٢٦</u>	<u>٥٠٦,٢٢٦</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)
<u>٤,٩٧٤</u>	<u>٣,٧٦٠</u>	

- تبويب وقياس الأصول المالية والألتزامات المالية :

يوضح الجدول التالي الأصول المالية (قبل خصم أي مخصصات للاضمحلال) بالأجمالي وفقاً لتبويب نموذج الأعمال :

بالملايين جنيه مصرى

أجمالي القيمة الدفترية	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المستهلكة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٨,٨٦١,٤٠٧	-	-	٨,٨٦١,٤٠٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٥,٥٣٥,٧١٠	-	-	١٥,٥٣٥,٧١٠	أرصدة لدى البنوك
١٠,٦٧٤,٧٧٩	-	-	١٠,٦٧٤,٧٧٩	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العلام
٢٨,٤٣٠,٦٣٩	٣,٤٨٩,٦٥٦	٢٤,٩٤٠,٩٨٣	-	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٦,٦٧١,٤١٧	-	-	٤٦,٦٧١,٤١٧	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
١١٠,١٧٣,٩٥٢	٣,٤٨٩,٦٥٦	٢٤,٩٤١,٩٨٣	٨١,٧٤٣,٣١٣	إجمالي الأصول

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٥ - نقديّة وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى	نقدية
١,٤١١,١١٦	١,١٤٦,٤٠٣	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٧,١٤٧,٠٩٨	٧,٧١٥,٠٠٤	الإجمالي (١)
<u>٨,٥٥٨,٢١٤</u>	<u>٨,٨٦١,٤٠٧</u>	

(١,٧٩٠)	(٢,٥٧٦)	يخصم : مخصص الخسائر الانتمانية المتوقعة
(١,٧٩٠)	(٢,٥٧٦)	اجمالي (٢)
<u>٨,٥٥٦,٤٢٤</u>	<u>٨,٨٥٨,٨٣١</u>	اجمالي (١) + (٢)
٥,٦٨١,٢٥٠	٦,٠٩٣,١٥٧	أرصدة بدون عائد
٢,٨٧٥,١٧٤	٢,٧٦٥,٦٧٤	أرصدة ذات عائد
<u>٨,٥٥٦,٤٢٤</u>	<u>٨,٨٥٨,٨٣١</u>	الإجمالي
٢,٨٧٥,١٧٤	٢,٧٦٥,٦٧٤	أرصدة متداولة
٥,٦٨١,٢٥٠	٦,٠٩٣,١٥٧	أرصدة غير متداولة
<u>٨,٥٥٦,٤٢٤</u>	<u>٨,٨٥٨,٨٣١</u>	الإجمالي

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى	حسابات جارية
١١٠,٢٢٣	١١٥,٧٠٣	ودائع
٣٨,٦٨٩,٤٩٨	١٥,٤٢٧,١٨٢	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنك المركزي المصري
(٨٢١)	-	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك خارجية
(٨,٢١٣)	(٣٦٨)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك محلية
(١,٩٩٦)	(٦,٨٠٧)	الإجمالي (١)
<u>٣٨,٧٨٨,٦٩١</u>	<u>١٥,٥٣٥,٧١٠</u>	
(١٣)	(٦)	يخصم : مخصص الخسائر الانتمانية المتوقعة للبنوك خارجية
(١٢٠)	(٨٢٢)	يخصم : مخصص الخسائر الانتمانية المتوقعة للبنوك محلية
(١٣٣)	(٨٤٨)	اجمالي (٢)
<u>٣٨,٧٨٨,٥٥٨</u>	<u>١٥,٥٣٤,٨٧٢</u>	اجمالي (١) + (٢)
٢٦,٨٤١,٣٢٨	-	البنك المركزي المصري بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
٨,٩١٧,١٨٣	١٢,٤٩٥,٩٧٩	بنوك محلية
٣,٠٣٠,٠٤٧	٣,٠٣٨,٨٩٣	بنوك خارجية
<u>٣٨,٧٨٨,٥٥٨</u>	<u>١٥,٥٣٤,٨٧٢</u>	الإجمالي
١١٠,٢٢٣	١١٥,٧٠٣	أرصدة بدون عائد
٣٨,٦٧٨,٣٣٥	١٥,٤١٩,١٦٩	أرصدة ذات عائد
٣٨,٧٨٨,٥٥٨	١٥,٥٣٤,٨٧٢	الإجمالي
٣٨,٣٥٢,٨٦٤	١٥,٤١٩,١٦٩	أرصدة متداولة
٤٣٥,٦٩٤	١١٥,٧٠٣	أرصدة غير متداولة
<u>٣٨,٧٨٨,٥٥٨</u>	<u>١٥,٥٣٤,٨٧٢</u>	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٧ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٢٠٢٠ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
بالملايين جنيه مصرى

٤١٥,٠٣٤	٤٤١,٥١٧
١٣٨,٠٤٨	٧٧,٥٧٧
٤٤١,١٧٥	٦٠٦,١٢٥
١٨٤,٢٤١	٢١١,١٤٩
١,١٧٨,٤٩٨	١,٣٣٦,٣٦٨

تجزئة :

سيارات

سلع معمرة و أخرى

عقارات

موظفين

اجمالي التجزئة (١)

مؤسسات :

شركات كبيرة و متوسطة

شركات صغيرة

شركات متاخرة الصغر

اجمالي (٢)

اجمالي المشاركات والمضاربات والمرابحات للعملاء (٢+١)

يخص : الإيرادات المقدمة

يخص : مخصص خسائر الأضلال

الاجمالي

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

الاجمالي

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتي لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمناً لعمليات توظيف تجارية في تاريخ الميزانية مبلغ ١٠,١٩٦ ألف جنيه مصرى مقابل مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة .
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالملايين جنيه مصرى)

ECL	الاجمالي	ECL	مرحلة (٣)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (١)	
٢٤٠,٣٤١	٨,٨٩٩,٣٦٧	٣٤,٤٠٧	٥٤,٧٥٤	١٩٢,٠٦٩	٥,٢٩٤,٩٣٦	١٣,٨٦٥	٣,٥٤٩,٦٧٧	شركات كبيرة
١٤٨,٣٣١	٥٨٣,٤٣١	١٤٣,٣٦٧	٢٥١,٣٣٦	٥٩	٧,٧١٢	٤,٩٠٥	٣٢٤,٣٨٣	شركات متوسطة
١٠٥,٩٥٧	١,٣٣٦,٣٦٨	٣٦,٥٤٨	٣٩,٠٣٦	١,١١٢	١١,٦١٠	٦٨,٢٩٧	١,٢٨٥,٧٢٢	أفراد
١٥٢,٢٩٧	٨٧٧,٨٩٥	١٣٠,٢٠٧	١٦٨,٤٩٣	٢,٦١٧	٣٠,٢٢٦	١٩,٤٧٣	٦٧٩,١٧٦	شركات صغيرة
١,٩١٣	١٨,١٦٥	٩٧١	٢,٨٤٤	٧٨	٣٧٧	٨٦٤	١٤,٩٤٤	شركات متاخرة الصغر
٦٤٨,٨٣٩	١١,٧١٥,٢٢٦	٣٤٥,٥٠٠	٥١٦,٤٦٣	١٩٥,٩٣٥	٥,٣٤٤,٨٦١	١٠٧,٤٠٤	٥,٨٥٣,٩٠٢	الاجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م								
(بالملايين جنيه مصرى)								

ECL	الاجمالي	ECL	مرحلة (٣)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (١)	
١٩٧,٩٧٨	٨,٥١٠,١٠٥	٣٢,٨٧٠	٥٨,٧٩١	١٤٧,٤٩٣	٣,٩٦٤,٣٥٧	١٧,٦١٥	٤,٤٨٦,٩٥٧	شركات كبيرة
١٥٩,٦٧٠	٧٠٦,٨١٩	١٥٨,٨٦٨	٢٩٧,٠٧٧	٢٦	٦,٣٣٢	٧٧٦	٤٠٣,٤١٠	شركات متوسطة
١٢٤,٦٧٨	١,١٧٨,٤٩٨	٩٥,١٥٣	١٢٣,٨٩٧	٦٩٧	١٦,٩٠١	٢٨,٨٢٨	١,٠٣٧,٧٠٠	أفراد
٣٦٩,٠٦٣	١,٢٨٥,١٩٦	٣٣٧,٩٧٥	٤٨٣,٠٥٢	١,٤٨٣	٢١,٢٦١	٢٩,٦٠٥	٧٨٠,٨٨٣	شركات صغيرة
٤٤,٧٨٣	٥٤,١٧١	٤٤,٢٩٨	٤٩,٨٣١	٢٨	٣٧٢	٤٥٧	٣,٩٦٨	شركات متاخرة الصغر
٨٩٦,١٧٢	١١,٧٣٤,٧٨٩	٦٦٩,١٦٤	١,٠١٢,٦٤٨	١٤٩,٧٢٧	٤,٠٠٩,٢٢٣	٧٧,٢٨١	٦,٧١٢,٩١٨	الاجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م								
(بالملايين جنيه مصرى)								

مخصص خسائر الأضمحلال ECL

تحليل حركة مخصص خسائر الأضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

(بالألف جنيه مصرى)		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغرى ومتناهية الصغر	افراد فقط	الرصيد أول السنة	الرصيد أول السنة	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٨٩٦,١٧٢	٧٧١,٤٩٤	١٢٤,٦٧٨			
٢٨٥,٩١٤	٢٢٥,٠٣٤	٦٠,٨٨٠	عبء الأضمحلال خلال السنة		
-	(٢,٥٠٠)	٢,٥٠٠	مناقلة		
(٤٢٤,٢٥٣)	(٣٥٤,١٧٥)	(٧٠,٠٧٨)	مبالغ تم إدامتها خلال السنة		
(١٠٥,٩٣٣)	(٩٣,٩٦٢)	(١١,٩٧١)	مخصص انتفي الغرض منه		
(٣,٠٦١)	(٣,٠٠٩)	(٥٢)	فروق تقييم		
<u>٦٤٨,٨٣٩</u>	<u>٥٤٢,٨٨٢</u>	<u>١٠٥,٩٥٧</u>	<u>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>		
(بالألف جنيه مصرى)		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغرى ومتناهية الصغر	افراد فقط	الرصيد أول السنة	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولي IFRS 9	الرصيد بعد التعديل في ١ يناير ٢٠١٩ م
٩٣٠,٣٢١	٧٨٢,٦١٥	١٤٧,٧٠٦			
١٣٦,٤٠٢	١١٠,٩١٤	٢٥,٤٨٨			
<u>١,٠٦٦,٧٢٣</u>	<u>٨٩٣,٥٢٩</u>	<u>١٧٣,١٩٤</u>	<u>الرصيد أول السنة</u>	<u>اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولي IFRS 9</u>	<u>الرصيد بعد التعديل في ١ يناير ٢٠١٩ م</u>
٣٠٠,٨٤٣	٢٩٥,٥٦٩	٥,٢٧٤	عبء الأضمحلال خلال السنة		
(١٣٦,٨٥٣)	(١٠٥,٢٩٠)	(٣١,٥٦٣)	مبالغ تم إدامتها خلال السنة		
(٣١٢,٧٦٣)	(٢٩٦,٩٩٥)	(١٥,٧٦٨)	مخصص انتفي الغرض منه		
-	٥,٢٤٨	(٥,٢٤٨)	مناقلة		
(٢١,٧٧٨)	(٢٠,٥٦٧)	(١,٢١١)	فروق تقييم		
<u>٨٩٦,١٧٢</u>	<u>٧٧١,٤٩٤</u>	<u>١٢٤,٦٧٨</u>	<u>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م</u>		

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بألف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

١٨ - استثمارات مالية

١٨/١ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات دين - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية أذون الخزانة

- مدرجة في سوق الأوراق المالية أدوات دين

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

١٨/٢ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)

١٨/٣ - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون الخزانة

عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

عواوند لم تستحق بعد

مخصص الخسائر الانتمانية المتوقعة

إجمالي (١)

- أدوات دين أخرى

مخصص الخسائر الانتمانية المتوقعة

إجمالي (ب)

اجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (١ + ب) (٣)

اجمالي استثمارات مالية (٣+٢+١)

١٨,١٧٤,٩٧٥	١١,٧٩٦,٥٨١
(٤٦,٧٩٩)	(٤٦,٢٤٠)
(٣٧٧,٦٨٠)	(١٩٩,٥٧٠)
(٣٤,٤٣١)	(٤٩,٥٨٣)
<u>١٧,٧١٦,٠٦٥</u>	<u>١١,٥٠١,١٨٨</u>
١٨,٦٩٦,٦٣٧	٣٥,١٢٠,٦٤٦
(٣٠,٥٦٤)	(٥١,٦٩٨)
<u>١٨,٦٦٦,٠٧٣</u>	<u>٣٥,٠٦٨,٩٤٨</u>
٣٦,٣٨٢,١٣٨	٤٦,٥٧٠,١٣٦
<u>٤٠,٩٦١,٧٧٣</u>	<u>٧٥,٤٢٤,٥٤٩</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

بالملايين جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

-	٥,١٧٢,٨٩٦
-	١٠,٩٦١,٤٨٢
-	٨,٩٠٢,٩٤٩
-	(١,٤٨٥,٥٢٨)
_____	٢٣,٥٥١,٧٩٩

وتتمثل أذون خزانة في :

أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم

أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم

أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم

عوائد لم تستحق بعد

إجمالي (١)

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهدفة :

بالملايين جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

١٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
١٨,٠٢٤,٩٧٥	١١,١٩٦,٥٨١
(٣٧٧,٦٨٠)	(١٩٩,٥٧٠)
(٤٦,٧٩٩)	(٤٦,٢٤٠)
(٣٤,٤٣١)	(٤٩,٥٨٣)
_____	١١,٥٠١,١٨٨
١٧,٧١٦,٠٦٥	

وتتمثل أذون خزانة في :

أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم

أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم

عوائد لم تستحق بعد

عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

مخصص خسائر الانتمانية المتوقعة

إجمالي (١)

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٨/٤ - استثمارات مالية - تابع

١٨/٤ - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلى :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

البلد	أصول الشركة	الالتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / خسائر الشركة	نسبة المساهمة
مقر الشركة	الشركة	(بدون حقوق الملكية)	بالألاف جنيه مصرى	بالألاف جنيه مصرى	القيمة الدفترية
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	بالألاف جنيه مصرى	بالألاف جنيه مصرى	بالألاف جنيه مصرى
أ- شركات تابعة:					
مصر	١٠٤,٥٣٤	٣٧,٠٨٠	٥٢,٣١٦	١٣,٧٢٣	٣٦,٤٧٩
مصر	٥٦٥,٨٥٥	٣٢٢,١٦٦	٤٦٥,٢٢١	٣,٤٢٢	٣٥,٢٠٠
مصر	٣٦,١٩٩	٤٣,٧٧٧	٨,٤٥٦	(٢,٤٥٠)	١
مصر	٦٨٧,٧٢٥	٤١٩,٤٨٦	٥١٣,٥٣٤	٣١,٠٥٤	٧٦,٧٢٠
مصر	٣٣,٩٥٢	١٦٧,١٠٨	٢٢٥,٦٨٥	١٦,٥٣٢	٢٤,١٤٧
صرافة بنك فيصل (٥)	٥٨٠,٣٤٣	٣٣٩,٢٤٤	٤١١,٧٢٣	٣٣,٣٩٨	٦٨,٧١٥
صرافة بنك فيصل (٥)	٥,٠٥٣	١,٤٢٥	١٠٩,٠٦٠	(١٢٢)	٤,٣٥٠
صرافة بنك فيصل (٥)	٦٨٨,٥٧٠	٥,٦٧١	١٢,٧٢٢	٤,٦٣٠	٦١٩,٩٦٥
صرارة لتدال الأوراق المالية (٥)	٤٦,٥٠٠	١٤,٣٥٩	٥,٤٢١	١,٠٢٢	٢٣,٩٧٠
الطاقة لصناعات الإلكتروني (٥)	٨٠,٦٦٣	١٠,١٩٩	١,٣٩١	(٧,٦٠٥)	-
الفيصل للاستثمار والتسيوي العقاري (٥)	٣٩٨,٩٧٩	١٧٣,٣٥٥	١٠٢,١٧٤	٩,٤٠٤	٤,٩٩٠
الإجمالي (١)	٨٩٦,٥٣٧				

ب- شركات شقيقة:

مستشفى مصر الدولي (٥)	٤١٦,١٧٥	١١٦,٥٦٨	٥٠٧,٥١٩	١١٤,١٤٥	١٩,٦٣٣	٣٠٢٤,٣٠
المصرية للتأمين الكافلي على الممتلكات (٤)	٥٤١,٩٢٧	٣٩,٤٣٩	١٧٧,٥٠٤	١٤٦,٦٦٨	٧٤,٧٧٣	٣٠٣٢,٧٥
عربة للوساطة في التأمين (٢)	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(٩١)	(٩٤,٧٠٠)	٣٠٢٥,٠٠
أشجار سيني للتنمية والتطوير (٢)	١,٠١٩,٧٤٨	١,١٨٧,٢٥٧	١١٠,٢٨٦	(١٧,٥٦٨)	٩٤,٧٠٠	٣٠٤٤,٤٤
العربية لأعمال التطهير "اراديس" (٣)	٨٣٥	٢١٠	٦٣٣	١٣	-	٣٠٤٠,٠٠
الجيزة للنباتات والصناعات الكيماوية (١)	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	-	٣٠٤٨,٥٧
ارضك للتنمية والاستثمار العقاري (١)	٤,١١٦,٩٢٧	٤,١٤٥,٦٧٦	٥,٣٩٠	(٤٢,٢٠٨)	٥٨,٤٢١	٣٠٤٩,٢٦
الإجمالي (ب)	٢٤٧,٥٢٧					
الإجمالي (أ+ب)	١,١٤٢,٠٦٤					

أدرجت بعض الشركات كشركات تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات.

- ١- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م
- ٢- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ م
- ٣- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م
- ٤- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ م
- ٥- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠٢٠/٩/٣٠ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٨ - استثمارات مالية - تابع

١٨/د - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

البلد	مقر الشركة	أصول الشركة	الالتزامات (بـ٠٠٠ حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / خسائر الشركة	نسبة المساهمة الفردية
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى
١- شركات تابعة:						
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" (٥)	مصر	٩٠,٥٨٥	٤٤,٩٦٠	٥٠,٨٨٠	(٧,٥٤٦)	١٣,٠٠٠
الأقى للاستثمار والتنمية الصناعية (٥)	مصر	٦١٢,٨٠٤	٣٨٣,٥٢١	٥٤١,٨٨٠	(١٤,٧٧٣)	٣٥,٢٠٠
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية (٥)	مصر	٤١,١٩٩	٤٤,٩٦٣	١٤,٩٤٨	(٢,٩٧٧)	-
إيكوباك لصناعة مواد التغليف (٥)	مصر	٦٠٥,٣١٢	٣٧٦,٤٢٢	٥٨٩,١٩٧	٨,٨٧٢	٧٦,٧٢٠
مصر لصناعة مواد التغليف "إيجيراب" (٥)	مصر	٢٦٩,٥٧٠	١٢٠,٠٩٩	٢٥٦,٨٧٨	٨,١٩٠	٢٤,١٤٧
القاهرة لصناعة الكرتون "كوباك" (٥)	مصر	٤٥٣,٨٢٤	٢٤٨,٤٩٨	٤٥٥,٠٤٥	٣,٨٣٤	٦٨,٧١٥
صرافة بنك فيصل (٥)	مصر	٦,٥١٣	٣٣	٩٧,٧٩٣	٢١٠	٤,٣٥٠
فيصل للاستشارات المالية (٥)	مصر	٧١٤,٤٣٥	١٤,٨٦٣	٤١,٦٦	٢٨,١١٨	٦١٩,٩٦٥
فيصل لتداول الأوراق المالية (٥)	مصر	٣٦,١٠٥	٤,٩٥٤	٤,٥٩٦	١,٠٣٢	٢٣,٩٧٠
الطاقة للصناعات الإلكترونية (٥)	مصر	١١٧,٦٦٢	١٢,٩٨٠	٣٠,٩٠٩	(٦,١٨٩)	١٠,٥٠٧
الفيصل للاستثمار والتسويق العقاري (٥)	مصر	٤٠٥,٥٧٢	١٨٩,٥٤٧	٥٥,٠٨٥	٢,٣٥٦	٤,٩٩٠
الإجمالي (١)					٨٨١,٥٦٤	

بـ- شركات شقيقة:

الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية (١)	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	-
الإجمالي (ب)				٢٠٠,٤٨٦		١,٠٨٢,٥٥
الإجمالي (١+ب)						

أدرجت بعض الشركات كشركات تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات.

١- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م

٢- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ م

٣- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ م

٤- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ م

٥- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٩/٠٩/٣٠ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٨ - (خسائر) الاستثمارات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى
(٩٣)	(١٩,٩٠١)
(١٤,٥٠٥)	(٢,٨٥٦)
(٩,٧٣٧)	(١١,٥٦٦)
<u>(٢٤,٣٣٥)</u>	<u>(٣٤,٣٢٣)</u>

(خسائر) بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

(عباء) اضمحلال شركات تابعة وشقيقة

(خسائر) اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
الإجمالي

١٩ - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى
٢٢,٥٧٣	٤٠,٤٤١
٣٦,٩٦٦	٤١,٨١٢
(١٩,٠٩٨)	(٣٤,٧٩٧)
<u>٤٠,٤٤١</u>	<u>٤٧,٤٥٦</u>

رصيد أول السنة
إضافات
استهلاك
الإجمالي

٢٠ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى
٩١٤,٦٩٣	١,١٥٦,٩٨٣
٢١٣,٠٠٠	١٦٩,٣٧٥
٥٠٤,٠٩	٦٨٣,٠٠٣
٣٣٦,٥٣٩	١٦١,٤٧٢
١٧٨,٩١٥	٢٢٥,٤٩٣
١٤٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
٩,٨٨٠	٩,٥٣٢
٢٢,٤٤٨	٣٧,٢٧٢
٨٠,٨١٨	٩٤,٩٠٠
٥٤	٤٩
<u>٢,٤٠٠,٣٥٦</u>	<u>٢,٦٠٨,٠٧٩</u>

الإيرادات المستحقة

الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الأضمحلال) *

مشروعات تحت التنفيذ **

مدد تحت حساب الضرائب

أخرى

مستحقات على شركة فيصل للاستثمار والتسويق العقاري

التأمينات والعهد

المصروفات المقدمة

دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة

القرض الحسن

الإجمالي

* تمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضي تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مدرونة بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً، ويتم إخبار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ م.

** بيانها كالتالي :

فرع البنك / العاصمه الاداريه الجديد	الف جم	٥٥٤,٥٨٥
فرع البنك / الشيخ زايد	الف جم	٤٥,٨٨١
فرع البنك / غمرة القديم	الف جم	٥,٠٣٨
فرع البنك / المقطرم	الف جم	٣٢,٦٢٧
فرع البنك / بنى سويف	الف جم	٢١,٤٨٩
فرع البنك / الرحاب	الف جم	٦,٧١١
فرع البنك / شبين الكوم	الف جم	١٦,٦٧٢
الإجمالي	الف جم	<u>٦٨٣,٠٠٣</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 تابع الإيصالات المتتمة للقوائم المالية المستقلة
 عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢١ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	آلات ومعدات	تحسينات	أراضي ومباني	
بـالألف جنية مصرى					
١,٢٤٣,٥٠٣	١٤٣,٢٩٧	٤٦,٣٦٨	٨,٦٦٧	١,٠٤٥,١٧١	الرصيد في ٢٠١٩/١/١ التكلفة
(١٦٧,٧٢١)	(٣٠,١٢٣)	(١٢,٦٨١)	(٣,٤٦٥)	(١٢١,٤٥٢)	مجمع الإهلاك صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١ م
<u>١,٠٧٥,٧٨٢</u>	<u>١١٣,١٧٤</u>	<u>٣٢,٦٨٧</u>	<u>٥,٢٠٢</u>	<u>٩٢٣,٧١٩</u>	
١,٠٧٥,٧٨٢	١١٣,١٧٤	٣٢,٦٨٧	٥,٢٠٢	٩٢٣,٧١٩	الرصيد في ٢٠١٩/١/١ م صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١
١٩٨,٩٤٦	٩٦,٥٢٠	٥٦,٤٥٦	٢٢٩	٤٥,٧٤١	إضافات
(٦٢,٩٣٤)	(٤٢,٦٧٥)	(٧,٢٤٥)	(٦٧٦)	(١٢,٣٣٨)	تكلفة إهلاك
<u>١,٢١١,٧٩٤</u>	<u>١٦٧,٠١٩</u>	<u>٨٢,٨٩٨</u>	<u>٤,٧٥٥</u>	<u>٩٥٧,١٢٢</u>	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١ الرصيد في ٢٠٢٠/١/١ م التكلفة
١,٤٤٢,٤٤٩	٢٣٩,٨١٧	١٠٢,٨٢٤	٨,٨٩٦	١,٠٩٠,٩١٢	مجمع الإهلاك
(٢٣٠,٦٥٥)	(٧٢,٧٩٨)	(١٩,٩٢٦)	(٤,١٤١)	(١٣٣,٧٩٠)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١ م
<u>١,٢١١,٧٩٤</u>	<u>١٦٧,٠١٩</u>	<u>٨٢,٨٩٨</u>	<u>٤,٧٥٥</u>	<u>٩٥٧,١٢٢</u>	
١٢١١,٧٩٤	٤٦,٣٣٣	١٦,١١٩	٦١٥	٥٦,٣٤٧	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١ إضافات
(٨١,٥٩٦)	(٥٦,٧٧٢)	(١٢,٣٢٦)	(١,٢٩٥)	(١١,٢٠٣)	تكلفة إهلاك
(٢,٥١٧)	(٢,٥١٧)	-	-	-	استبعادات تكلفة إهلاك
٢,٥١٧	٢,٥١٧	-	-	-	استبعادات إهلاك
<u>١,٢٤٩,٦١٢</u>	<u>١٥٦,٥٨٠</u>	<u>٨٦,٦٩١</u>	<u>٤,٠٧٥</u>	<u>١,٠٠٢,٢٦٦</u>	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ الرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ التكلفة
١,٥٥٩,٣٤٦	٢٨٣,٦٣٣	١١٨,٩٤٣	٩,٥١١	١,١٤٧,٢٥٩	مجمع الإهلاك
(٣٠٩,٧٣٤)	(١٢٧,٠٥٣)	(٣٢,٢٥٢)	(٥,٤٣٦)	(١٤٤,٩٩٣)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ م
<u>١,٢٤٩,٦١٢</u>	<u>١٥٦,٥٨٠</u>	<u>٨٦,٦٩١</u>	<u>٤,٠٧٥</u>	<u>١,٠٠٢,٢٦٦</u>	

٢٢ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنية مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بالألف جنية مصرى
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨
٢٠٦,٨٦٤	١٥٠,٢٤٨

حسابات جارية
 الإجمالي
 بنوك ومؤسسات خارجية
 الإجمالي
 أرصدة بدون عائد
 الإجمالي
 أرصدة غير متداولة
 الإجمالي

٤٣ - الأوعية الادخارية وشهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى	
٥,٩٥٨,٧١٢	٨,٢٠١,٣٢١	حسابات تحت الطلب
٥٢,٥٥٩,٢٦١	٥٤,٣٣٦,٣٨٢	حسابات لأجل وبأخطار
٢٧,٢٧٤,٦٤٣	٣٤,١٨٩,١٥٢	شهادات ادخار
٢٨١,١٧١	٢١٨,٠٢٤	آخر *
<hr/> ٨٦,٠٧٣,٧٨٧	<hr/> ٩٦,٩٤٤,٨٧٩	الإجمالي
٢,٩٧٧,٥٩٩	٢,٧١٦,٥١٦	حسابات مؤسسات
٨٣,٠٩٦,١٨٨	٩٤,٢٢٨,٣٦٣	حسابات الأفراد
٨٦,٠٧٣,٧٨٧	٩٦,٩٤٤,٨٧٩	الإجمالي
٦,٢٣٩,٨٨٢	٨,٤١٩,٣٤٥	أرصدة بدون عائد
٧٩,٨٣٣,٩٠٥	٨٨,٥٢٥,٥٣٤	أرصدة ذات عائد متغير
٨٦,٠٧٣,٧٨٧	٩٦,٩٤٤,٨٧٩	الاجمال
٢٨,٣٨٦,٦٠٧	٢٩,٥٢٠,٧٥١	أرصدة متداولة
٥٧,٦٨٧,١٨٠	٦٧,٤٢٤,١٢٨	أرصدة غير متداولة
<hr/> ٨٦,٠٧٣,٧٨٧	<hr/> ٩٦,٩٤٤,٨٧٩	الإجمالي

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الادخار أرصدة قدرها ١٤,٩٠٦ ألف جنيه مصرى مقابل ٢٥,٦٢٢ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستدينه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريباً قيمتها الحالية .

٤٤ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى	
٢,٢٩٩,٨٢٩	٢,٤١٠,٣٩٣	عوائد مستحقة للعملاء
٥١,٢٤٢	٦٥,٣٧٣	دائنون متزوعون *
٦٦,٩٤٤	٧٣,٥٦٨	توزيعات مساهمين
١١,٣٢٩	١٥,٣٥٦	التزامات ضريبية (ضرائب دمغة نسبية) **
٣٣,٦٥٩	٥٣,٢٨٣	أرصدة دائنة متزوعة
٧٥٨	٧٤٤	حصيلة كوبونات عملاء البنك
٩٩,٥٩١	١٣٦,٦٨٩	الزكاة المستحقة شرعاً
٣,٧٠٣	٥,٥١٦	شيكات موقوفة الدفع
٢٣٦	١,٤٧٢	مصرفوفات مستحقة
٦٧٩	٤٩٠	حصة العاملين في الأرباح
<hr/> ٢,٥٦٧,٩٧٠	<hr/> ٢,٧٦٢,٨٨٤	الإجمالي

* بيانها كالتالي :-

ألف جم	غطاء عمليات تحصيل	١٠,١٤٠
ألف جم	ضرائب المرتبات وما في حكمها	٧,٢٦٦
ألف جم	متزوعة	٤٧,٩٦٧
ألف جم	الإجمالي	٦٥,٣٧٣

** يمثل المبالغ المجنبة لمقابلة مطالبة مركز كبار الممولين بضريبة دمغة نسبية على عمليات المرابحات والمشاركات والمضاربات وهذه المبالغ تسد دباعاً إلى مصلحة الضرائب كل ربع سنة طبقاً لقانون ضرائب الدمغة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٥ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنيه مصرى	الرصيد في أول السنة كما سبق إصدارها اثر التطبيق الأولى للتعليمات
٢٢,٢٠٩	٨,٤٨٨	الرصيد بعد التعديل
١٩,١٣١	-	فروق تقييم عملات أجنبية
<u>٤١,٣٤٠</u>	<u>٨,٤٨٨</u>	انتفى الغرض منها
(٩١٤)	(١٢)	تدعيمات
(٤٩,٢٨٤)	(٣٢,٥٤٨)	اعدامات
١٧,٣٤٦	٦١,٤٦١	الاجمالي
-	(١,٦٠٠)	
<u>٨,٤٨٨</u>	<u>٣٥,٩٨٩</u>	

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنيه مصرى	مخصص ارتباطات رأسمالية
٨٢٢	٤,٦١٩	مخصص التزامات عرضية منتظم
٤,٣٩٢	١٤,٥٤٦	مخصص الخسائر التشغيلية
-	٤,٠٠٠	مطالبات قضائية
٢,٢٨١	٧,٧٤٢	مخصص التزامات عرضية غير منتظم
٩٩٣	٥,٠٨٢	اجمالي
<u>٨,٤٨٨</u>	<u>٣٥,٩٨٩</u>	

٢٦ - رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٤,٠٨٦,٨٦٥ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بقيمةأسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل.

الإجمالي بالألف جنيه مصرى	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	عدد الأسهم	الرصيد في أول السنة أسهم مجانية بواقع ١٥%
٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٠٤٦,٦٦٩	٤٤٠,١٩٦,٧٠٣	مملولة من الأرباح المحتجزة
<u>١,٠٤٠,١٩٦</u>	<u>١,٠٤٠,١٩٦</u>	<u>٦٦,٠٢٩,٥٠٥</u>	الرصيد في نهاية السنة
<u>٤,٠٨٦,٨٦٥</u>	<u>٤,٠٨٦,٨٦٥</u>	<u>٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨</u>	

- وافقت الجمعية العامة العاديّة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك من ٤٤٠,١٩٦,٧٠٣ دولار أمريكي إلى ٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨ دولار أمريكي بزيادة قدرها ٦٦,٠٢٩,٥٠٥ دولار أمريكي مملولة من الأرباح المحتجزة بتوزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ١٥ % من الأسهم المملوكة لهم بذات عملة المساهمة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة العاديّة في اجتماعها بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٠.

- وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ تم تحديد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصرى ، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون.

بنك فیصل الاسلامي المصرى (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٧ - الاحتياطيات

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بألف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية العام
٩٥,١٢٣	٨٧,٢٦٣	احتياطي قانوني (عام)
١,١٦٩,١٥٦	١,٤٤٠,٦١٣	احتياطي رأسمالي *
٢٢,٤٠٣	٢٢,٦٨٣	احتياطي القيمة العادلة
١,٩٤٦,٨٧١	١,٦٦٦,٨٢٠	احتياطي المخاطر العام
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	إجمالي
<u>٣,٣٨٢,٧٠٦</u>	<u>٣,٣٦٦,٥٣٢</u>	

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م.

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بألف جنيه مصرى	الرصيد في أول السنة المالية
١٧٠,٥٨٤	٩٥,١٢٣	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية عن أصول التملكية للبنك *
١٣,٥٥٦	-	المحول إلى الأرباح المحتجزة
-	(٧,٨٦٠)	المحول إلى احتياطي المخاطر العام
(٨٩,٠١٧)	-	الرصيد في نهاية السنة المالية
<u>٩٥,١٢٣</u>	<u>٨٧,٢٦٣</u>	

* طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنوياً بما يعادل ١٠ % من قيمة الأصول التي التملكية للبنك وفاءً لديون إذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً للقانون .

ب- احتياطي قانوني (عام)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بألف جنيه مصرى	الرصيد في أول السنة المالية
٩١٧,٢٤٤	١,١٦٩,١٥٦	محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
٢٥١,٩١٢	٢٧١,٤٥٧	الرصيد في نهاية السنة المالية
<u>١,١٦٩,١٥٦</u>	<u>١,٤٤٠,٦١٣</u>	

ج- احتياطي رأسمالى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بألف جنيه مصرى	الرصيد في أول السنة المالية
٢٢,٤٠٣	٢٢,٤٠٣	محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالى
-	٢٨٠	الرصيد في نهاية السنة المالية
<u>٢٢,٤٠٣</u>	<u>٢٢,٦٨٣</u>	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

د - احتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى
٢,٣٣٠,٦٠٨	١,٩٤٦,٨٧١
٧٦١	-
(٣٩٤,٦٧١)	(٢٩٩,٨٥٤)
٤٣٦	٨,٢٣٧
٩,٧٣٧	١١,٥٦٦
<u>١,٩٤٦,٨٧١</u>	<u>١,٦٦٦,٨٢٠</u>

الرصيد في أول السنة المالية
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS ٩
المحول من الاحتياطي للربح المحتجزة *
(خسائر) التغير في القيمة العادلة
الخسائر الأنتمانية المتوقعة لأدوات الدين
خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(إيضاح ١٨/هـ)
الرصيد في نهاية السنة المالية

* المحول للربح المحتجزة نتيجة إعادة تبويب أحد الأصول لمحفظة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر .

ذ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى
-	١٤٩,١٥٣
٣٣٥,٥١٠	-
٣٣,٦٦١	-
٨٩,٠١٧	-
(٣٠٩,٠٣٥)	-
<u>١٤٩,١٥٣</u>	<u>١٤٩,١٥٣</u>

الرصيد في أول السنة المالية
المحول من احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩
المحول من الاحتياطي الخاص - انتقام
المحول من احتياطي المخاطر البنكية العام - انتقام
اثر التطبيق الأولي للتعليمات
الرصيد في نهاية السنة المالية

٢٨ - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى
٦,١٥٨,٠٠٦	٦,٩٣٤,٦٠٧
(٧٦١)	-
٢٧٥,١١٥	٧,٤٦٩
-	٧,٨٦٠
(١,٢٧٠,٩٨٨)	(١,٠٤٠,١٩٦)
<u>٢,٧١٤,٨٤٨</u>	<u>٢,٠٥٨,٢٥٦</u>
-	(٢٨٠)
(٢٥١,٩١٢)	(٢٧١,٤٥٧)
(٥٢٥,٧٠١)	(٥٦٤,٩١٣)
(١٥٠,٠٠٠)	(١٨٠,٠٠٠)
(١٤,٠٠٠)	(١٧,٠٠٠)
<u>٦,٩٣٤,٦٠٧</u>	<u>٦,٩٣٤,٣٤٦</u>

رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) في أول السنة المالية
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي
المحول من احتياطي القيمة العادلة
المحول الى احتياطي المخاطر البنكية عن اصول التملكتها
المحول من الربح المحتجزة لزيادة رأس المال
صافي أرباح السنة المالية
يوزع كالتالي :

المحول الى الاحتياطي الرأسمالي
المحول الى احتياطي قانوني (عام)
توزيعات للمساهمين
حصة العاملين
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) في نهاية السنة المالية *

* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنويًا وحتى الآن .

٢٩ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتاء :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
١,٤١١,١١٦	١,١٤٦,٤٠٣	١,١٤٦,٤٠٣	١,٤١١,١١٦
٣٨,٧٨٨,٥٥٨	١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٥,٥٣٤,٨٧٢	٣٨,٧٨٨,٥٥٨
<u>٤٠,١٩٩,٦٧٤</u>	<u>١٦,٦٨١,٢٧٥</u>	<u>١٦,٦٨١,٢٧٥</u>	<u>٤٠,١٩٩,٦٧٤</u>
			الإجمالي

٣٠ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال السنة الحالية والسنوات السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقديات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٦٦٠,٥٩٩ ألف جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م متمثلة في ارتباطات عن تعاقديات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتعطية تلك الارتباطات .

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
٤,٨٤٩,١٢٧	١,٠٥٨,٤٨٦	١,٠٥٨,٤٨٦	٤,٨٤٩,١٢٧
١٩,٨١٩	-	-	١٩,٨١٩
٣٩٧,٦٤٦	٤٢٠,٦٧٤	٤٢٠,٦٧٤	٣٩٧,٦٤٦
٢٩٦,٥٣٠	١٣٠,٥٣٤	١٣٠,٥٣٤	٢٩٦,٥٣٠
<u>٥,٥٦٣,١٢٢</u>	<u>١,٥٠٩,٦٩٤</u>	<u>١,٥٠٩,٦٩٤</u>	<u>٥,٥٦٣,١٢٢</u>
			الإجمالي
			ارتباطات عن توظيفات
			الأوراق المقبولة
			خطابات ضمان
			اعتمادات مستندية استيراد

٣١ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠								
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	٥٨,٤١١	٧٠,٦١٥	٣٦٠	٣٧٦	٢,٦٨٥	٢,٥٧٢	٤٤٦,٠٦٧	٤٦٢,١٧٦	٥٢٣	٨٨٣
(٤٢٧,٦٢٢)	(١٩٥,٣٠٣)	(٥٥٢)	(٧٧٠)								
<u>٣٢٠,٠٦٠</u>	<u>٣٨٦,٩٣٣</u>	<u>٢,٥٧٢</u>	<u>٢,٦٨٥</u>								
<u>٥٨,٤١١</u>	<u>٧٠,٦١٥</u>	<u>٣٦٠</u>	<u>٣٧٦</u>								

مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء

أول السنة المالية

مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال السنة

مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال السنة

آخر السنة

عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- المشاركات والمرابحات والمضاربات المنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين خلال عام ٢٠٢٠م البالغة ٨٨٣ ألف جنيه مصرى (مقابل ٥٢٣ ألف جنيه مصرى خلال سنة المقارنة) تسدد ربع سنوياً وشهرياً بمعدل عائد ١٤ % (مقابل عائد ١٤ % في سنة المقارنة).

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
بالألف جنيه مصرى	٣٠,٨٤٢	٥,١٠٣	١٢٧,٠٢١	٦٨,١٠١
(٧٠٥)	(١,٢٥١,٣٠٧)	(١,٩١٢,١٦٤)	١,٠٦٥	٦٨,٩٢٥
<u>١,٨٩٢,٠٤٥</u>	<u>١,٣٠٩,١٦٢</u>	<u>(١,٩١٢,١٦٤)</u>	<u>٦٨,١٠١</u>	<u>٨٨,٩٢٥</u>
<u>٣٠,٨٤٢</u>	<u>٥,١٠٣</u>	<u>١٢٧,٠٢١</u>	<u>٦٨,١٠١</u>	<u>٦٨,٩٢٥</u>

المستحق للعملاء

الودائع في أول السنة

الودائع التي تم ربطها خلال السنة

الودائع المستردّة خلال السنة

فرق تقييم

الودائع في آخر السنة

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

- وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١م وفي إطار التعليمات المتعلقة بحكمة البنوك انه يتبع على كل بنك - وفقاً لهذه التعليمات - الإفصاح عن القيمة الإجمالية (على أساس متوسط شهري) لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين ، وتبعداً لذلك فقد بلغ المتوسط الشهري المذكور عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٢٠٢٠,٧٩٦,٢٤٢ جنيه مصرى.

ج - صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٤٩٦,٩٢٨,٢٢ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بمبلغ ١٨,١٧٩,٦٧١ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١١١,٩٣ جنيه مصرى بعد توزيعات قدرها ٧٤,٢٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٤٢٧,٨٢٤ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى آى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٤,٠٠٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٧٥٣,٥٠٠,٢,٥٠٠ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بمبلغ ٦٠,٦٠,٩٩٥,٢ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٩,٠٨٨ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٧١٦,٧١٦ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٣٢٩,٧٥٥ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٢ - أحداث هامة

أ - انتشر فيروس كورونا (COVID - 19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية أحـدـث انتشار فيروس كورونا (COVID - 19) عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية .

نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) وتحسباً للباطـوـ الاقتصادي المتوقع ، يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بمراقبة محفظة التسهيلات الائتمانية عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على بيـنة الأـعـمال ماـقد يـنـتـجـ عنه تغيـيرـ فيـ المـخـاطـرـ الـائـتمـانـيـةـ الخـاصـةـ بـالـقـطـاعـاتـ الـاـكـثـرـ تـأـثـرـاـ بـالـأـزـمـةـ سـوـاءـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ قـطـاعـ التـوـظـيفـ معـ الشـرـكـاتـ اوـ الـأـفـرـادـ عـلـىـ بـاـنـ الأـثـرـ النـهـائـىـ لـجـائـحةـ كـوـرـوـنـاـ عـلـىـ الـاـقـتـصـادـ الـكـلـىـ سـوـاءـ دـاـخـلـ مـصـرـ اوـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الدـوـلـىـ غـيـرـ مـحـدـدـ بـعـدـ.

وـ بـنـاءـاـ عـلـىـ ذـلـكـ سـيـقـومـ بـنـكـ فـيـصـلـ إـلـاسـلـامـيـ الـمـصـرـىـ بـاتـخـاذـ التـدـابـيرـ وـالـاجـرـاءـاتـ الـاسـتـبـاقـيـةـ مـنـ خـلـالـ تـكـوـينـ الـمـخـصـصـاتـ الـلـازـمـةـ لـلـتـخـفـيفـ مـنـ حـدـةـ تـأـثـيرـ (COVID - 19) عـلـىـ مـحـفـظـةـ التـموـيلـاتـ وـسـوـفـ يـقـومـ بـنـكـ بـاتـخـاذـ كـافـةـ الـاجـرـاءـاتـ الـلـازـمـةـ لـلـتـخـفـيفـ الـاـثـارـ السـلـبـيـةـ لـفـيـرـوـنـاـ كـوـرـوـنـاـ مـنـ خـلـالـ تـدـعـيمـ الـمـخـصـصـاتـ الـلـازـمـةـ كـخـطـوـةـ اـحـتـراـزـيـةـ لـحـيـنـ وـضـوـحـ الـادـاءـ الـفـعـلـيـ لـمـحـفـظـةـ التـسـهـيلـاتـ الـلـائـتمـانـيـةـ ،ـ هـذـاـ بـالـاـضـافـةـ إـلـىـ أـنـ مـصـرـفـنـاـ يـقـومـ بـصـفـةـ دـوـرـيـةـ بـاـجـرـاءـ اـخـتـيـارـاتـ ضـغـوطـ بـعـدـ سـيـنـارـيوـهـاتـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ الـأـثـرـ الـمـتـوـقـعـ عـلـىـ ECLـ .ـ

كـذـلـكـ يـقـومـ بـنـكـ بـمـراـقبـةـ الـوـضـعـ عـلـىـ كـثـبـ وـاتـخـاذـ الـاـجـرـاءـاتـ الـصـحـيـةـ لـضـمـانـ سـلـامـةـ وـأـمـنـ موـظـفـيـ الـبـنـكـ دونـ انـقـطـاعـ تـقـديـمـ الـخـدـمـاتـ لـلـعـلـاءـ ،ـ كـذـلـكـ تمـ تـفـعـيلـ خـطـةـ اـسـتـمـارـاـرـيـةـ الـأـعـمـالـ وـاتـخـاذـ التـدـابـيرـ الـلـازـمـةـ لـضـمـانـ الـحـفـاظـ عـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ الـخـدـمـاتـ ،ـ كـذـلـكـ تمـ وـضـعـ خـطـةـ كـامـلـةـ تـشـمـلـ جـمـيعـ الـاـجـرـاءـاتـ الـخـاصـةـ بـمـواـجـهـةـ فـيـرـوـنـاـ كـوـرـوـنـاـ .ـ

بـ- بـتـارـيخـ ١٥ـ سـبـتمـبرـ ٢٠٢٠ـ صـدـرـ قـانـونـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ وـ الـجـهاـزـ الـمـصـرـيـ رقمـ ١٩٤ـ لـسـنـةـ ٢٠٢٠ـ وـ الـذـيـ الغـيـ قـانـونـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ وـ الـجـهاـزـ الـمـصـرـيـ وـ الـنـقـدـ الصـادـرـ بـالـقـانـونـ رـقـمـ ٨٨ـ لـسـنـةـ ٢٠٠٣ـ وـ يـسـريـ القـانـونـ عـلـىـ جـهـاتـ مـنـ أـهـمـهـاـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ الـمـصـرـيـ وـ الـجـهاـزـ الـمـصـرـيـ وـ يـلتـزمـ الـمـخـاطـبـوـنـ بـأـحـكـامـ الـقـانـونـ بـتـوـقـيقـ أـوـضـاعـهـمـ طـبـقاـ لـأـحـكـامـهـ وـ ذـلـكـ خـلـالـ مـدـةـ لـاـ تـتـجـاـوزـ سـنـةـ مـنـ تـارـيخـ الـعـلـمـ بـهـ وـ لـمـجـلـسـ اـدـارـةـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ مـدـ هـذـهـ مـدـةـ لـمـدةـ اوـ لـمـددـ أـخـرىـ لـاـ تـتـجـاـوزـ سـنـتـيـنـ عـلـىـ أـنـ يـصـدـرـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ اللـلـوـاـجـ وـ الـقـرـارـاتـ الـمـنـفـذـةـ لـأـحـكـامـ الـقـانـونـ.

ملخص تقرير مجلس الادارة عن القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ الموافق ١٦ جماد الاول ١٤٤٢ هـ

- أعدت القوائم المالية للبنك في نهاية العام المالي ٢٠٢٠ م وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ م لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنك وأسس الاعتراف والقياس والتعديلات المطبقة على بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م وكذا تطبيق أحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م مع الاخذ في الاعتبار فترة توفيق الوضع طبقاً لهذا القانون .

بلغ اجمالي الميزانية مبلغ ١١٤.٩ مليار جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م مقابل ١٠٢.٧ مليار جم في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ م بزيادة قدرها ١٢.٢ مليار جم بمعدل نمو ١١.٩ % ، واجمالى عمليات التوظيف والاستثمار (بعد خصم المخصص) مبلغ ١٠٤.٨ مليار جم بزيادة قدرها ١١.٥ مليار جم بمعدل نمو ١٢.٣ % ، كما بلغ اجمالي الأوعية الادخارية مبلغ ٩٦.٩ مليار جم مقابل ٨٦.١ مليار جم في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ م بزيادة قدرها ١٠.٨ مليار جم بمعدل نمو ١٢.٥ % .

تحقق إيرادات تعادل ٩٦٤٣.٢ مليون جم ، وقد أسهم ذلك في توزيع عائد على أصحاب الأوعية الادخارية بمبلغ ٤٨٨٤.٧ مليون جم الى جانب تغطية المصروفات الادارية والاهلاك والزكاة المستحقة شرعاً بمبلغ ١١٦٩.٠ مليون جم وعبء الاض محلل عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار بمبلغ ٢٢٨ مليون جم ومصروفات ضرائب الدخل بمبلغ ١٣٠٣.٢ مليون جم ليتبقي بعد ذلك مبلغ ٢٠٥٨.٣ مليون جم يمثل ربحاً صافياً يحول منه ٢.٦ مليون جم الى احتياطي رأسمالي ليتبقي بعد ذلك صافي ربح قابل للتوزيع قدره ٢٠٥٥.٧ مليون جم .

رئيس مجلس الادارة

عمرو محمد الفيصل آل سعود